الصحيفة
ASSAHIFA.COM

نونبر 2024

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 21 • الثمن **10 دراهم**

49 عاما على «المسيرة الخضراء»
«غداء، ستطؤون أرضاً من أراضيكم».. قصّة «الطريق الثالث» الذي اختاره الحسن الثاني لمنع انفصال الصحراء وتفادي تحريك الجيش نحوها ——— 20

#assahifa
www.assahifa.com

مخطط المغرب الأخضر..

13.5 مليار دولار في «مهب الريح»!

بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء

يتقدم المدير العام لمجموعة بريد المغرب وكافة الأسرة البريدية بأحر التهاني

إلى صاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده

مؤكدين ولاءهم **للعرش العلوي المجيد**، راجين **لجلالته** الصحة وطول العمر

وأن يحفظه في **ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن،**

وفي شقيقه **صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد،**

وفي كافة **أفراد الأسرة الملكية الشريفة.**

مجموعة بريد المغرب
.ⵜⴰⵡⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
GROUPE BARID AL-MAGHRIB

افتتاحية

خطاب ماكرون في البرلمان المغربي.. «دفن شرعي» لاتفاقيات «لاسيل سان كلو»

خـالد البرحلـي

سبعة عقود تقريبا تراكمت من الإرث الذي خلفته اتفاقيات «لا سيل سان كلو»، نسبة إلى بلدة صغيرة، وقصر فاخر ضواحي باريس، حيث اجتمع السلطان محمد الخامس ورئيس مجلسُ الوزراء الفرنسي انطوان بيني في السادس من نونبر سنة 1955 لصياغة بنود هذه الاتفاقيات، التي حددت المبادئ التي بموجبها تم إنهاء الحماية الفرنسية للمغرب، ونيل المملكة لاستقلالها. وبعد ما يقارب السبعين سنة من توقيع هذه الاتفاقيات التي كانت تفرض على المملكة وجوب «روابط دائمة» مع فرنسا، وفق روح البنود التي تم التوقيع عليها، تحرر ساكن الإليزيي أخيرا من فكره الكولونيالي، وأدرك أن العالم تغير من حوله، وأن الحبر الذي وُقعت به اتفاقيات «لاسيل سان كلو» قد جَفّ، وانتهى العمر الافتراضي للورق الذي كُتِبت عليه، وحان الوقت لصياغة بنود شراكة تتوافق مع روح التغييرات التي أحدثتها سَبعة عقود من استقلال المملكة المغربية.

وبعد «تعنت تاريخي» قاسٍ، وفكر وصَاية مُتأصل في وجدان حُكام الجمهورية الخامسة، خرجتْ فرنسا، أخيرا، من منطقة الراحة، وتعاملت مع المملكة على أساس «المساواة والسيادة» كما جاء في بلاغ الديوان الملكي ليوم 28 أكتوبر2024، لتعلن تأييدها لمغربية الصحراء، ويؤكد رئيسها إيمانويل ماكرون في خطاب من داخل قبّة البرلمان المغربي أنه بالنسبة لفرنسا «حاضر ومستقبل أراضي الصحراء لن يكون إلا في إطار السيادة المغربية»، موردا أن «الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو الإطار الوحيد لحل هذه القضية».

على مدى عقود، مارست فرنسا بمكر كولونيالي قبيح، الكثير من الدهاء لتحافظ على مصالحها الاقتصادية ونفوذها الثقافي والسياسي في العديد من البلدان الإفريقية من بينها المغرب. ولأجل ذلك، بقيت باريس تتعامل مع ملف الصحراء بهندسة لئيمة لتدبير الأخطار، تميل تارة للجزائر وتعاود قلب الكفة نحو المغرب في «وليمة فرنسية قاتلة» للمنطقة، لكنها مُربحة، ولعقود بالنسبة لفرنسا التي تؤمن كأي دولة بمصالحها قبل «صدق الصداقات».

وبعد كل اللؤم التاريخي الذي مارسه ساكنو الإليزيه مع المغرب خلال خمسة عقود متوالية، بعد استرجاع المملكة لصحرائها من المستعمر الإسباني، تعاملت الرباط

> **بعد «تعنت تاريخي» قاسٍ، وفكر وصَاية مُتأصل في وجدان حُكام الجمهورية الخَامسة، خرجت فرنسا، أخيرا، من منطقة الراحة، وتعاملت مع المملكة على أساس «المساواة والسيادة» كما جاء في بلاغ الديوان الملكي ليوم 28 أكتوبر2024، لتعلن تأييدها لمغربية الصحراء، ويؤكد رئيسها إيمانويل ماكرون في خطاب من داخل قبّة البرلمان المغربي أنه بالنسبة لفرنسا «حاضر ومستقبل أراضي الصحراء لن يكون إلا في إطار السيادة المغربية»**

مع باريس بـ«صبر ديبلوماسي» وفق قاعدة الانتقال من «التدبير إلى التغيير» كما أكده العاهل المغربي في خطاب افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان.

ولتطبيق هذا المنهج احتاجت المملكة إلى تغيير جذري في علاقاتها الدولية، من خلال التركيز على المصالح المتبادلة وفق قاعدة «رابح/رابح» بعيدا عن العلاقات «الديبلوماسية/العاطفية» الغارقة في الماضي، مع تنويع في الشركاء الاقتصاديين، والتشبيك الأمني مع الدول، والحسم في اتخاذ القرارات الصعبة المكلفة على المدى القصير والمربحة على المدى الطويل.

هكذا، دفعت الرباط، باريس إلى التطور في أفكارها ورؤيتها تجاه المملكة، وهو ما عبر عنه الإعلان المشتركة حول «الشراكة الاستثنائية بين المملكة المغربية وفرنسا» الذي وُقع بالقصر الملكي، الإثنين 28 أكتوبر الماضي، والذي أكد على أن هذه الشراكة تتبني «بين دولة ودولة وعلى أساس المساواة والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفي اختيارات السياسة الخارجية..» بين الدولتين.

هذا البلاغ، كان بمثابة «الدفن الشرعي» لاتفاقيات «لاسيل سان كلو» التي وقعت من طرف السلطان محمد بن يوسف، الذي سيُصبح بعد الاستقلال الملك محمد الخامس، وبين وزير الشؤون الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي، والتي مهدت لإنهاء معاهدة الحماية، والاعتراف باستقلال المملكة.

ما أعلنه الرئيس الفرنسي من داخل البرلمان المغربي هو بمثابة تصفية حساب تاريخي كانت باريس عالقة فيه لعقود طويلة تجاه المملكة، حتى اعتبرت نفسها وصية على المغرب أثناء زلزال الحوز، عندما خرج إيمانويل ماكرون يخاطب المغاربة شهر سبتمبر من السنة الماضية (2023) بعد أن رفضت الرباط المساعدات الإغاثية لباريس.

اليوم، أعيد ترتيب جزء من أوراق المغرب مع فرنسا، ليبقى الجزء الأهم هو إفراج باريس عن أرشيفها للمنطقة لتعرف الأجيال الحالية الكثير من الأحداث التاريخية التي تم تزويرها، وبناء عليها، توسّعت دُول، وقُلص حدود دول أخرى، في هندسة تاريخية أشرفت عليها فرنسا وكانت ضحيتها المملكة المغربية وصحراؤها الشرقية.

- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **إدارة التحرير**
  محمد سعيد أرباط
  خولة لبيعفري
  أمال الصبهاني
- **متعاونون**
  عمر الشرايبي
  المهدي هنان
  عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

زيارة ماكرون للرباط..

الإنهاء الفعلي لاتفاقيات «لاسيل سان كلو» وتدشين عهد جديد بين فرنسا والمغرب

الصحيفة – حمزة المتيوي

ما بين 12 شتنبر 2023 تاريخ توجيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كلامه إلى المواطنين المغاربة عبر منصات التواصل الاجتماعي إثر فاجعة زلزال الحوز، و29 أكتوبر 2024، تاريخ مخاطبته لأعضاء مجلسي البرلمان المغربي من داخل قبة مجلس النواب، 13 شهرا ونيف، هي بلغة الزمن فترة غير طويلة، لكنها بلُغة السياسة والدبلوماسية، كانت حافلة بالأحداث التي حولت مسار العلاقات بين الرباط وباريس من النقيض إلى النقيض.

ولم تكن زيارة الرئيس ماكرون إلى المغرب، التي امتدت لـ 3 أيام، ما بين 28 و30 أكتوبر 2024، زيارة عادية لرئيس دولة كبرى إلى المملكة، فالأمر كان يعني طيّا نهائيا لصفحة أزمة غير مسبوقة امتدت لثلاث سنوات على الأقل، وفتح صفحة جديدة من العلاقات يُراد لها أن تكون أيضا «غير مسبوقة»، لكن من حيثُ التقارب بين البلدين وَرَصّ معالم شراكة استثنائية بأبعاد استراتيجية يتداخل فيها السياسي والدبلوماسي بالاقتصادي والأمني.

الصحراء.. مفتاح الأبواب المُغلقة

عمليا، فُتحت الصفحة الجديدة من العلاقات بين الرباط وباريس، بتاريخ 30 يوليوز 2024، حين بعث الرئيس ماكرون رسالة إلى الملك محمد السادس، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتوليه عرش المملكة، وفيها أعلن بعبارات صريحة أن بلاده تعتبر أن «حاضر ومستقبل الصحراء الغربية يندرجان في إطار السيادة المغربية»، مشددا على «ثبات الموقف الفرنسي حول هذه القضية المرتبطة بالأمن القومي للمملكة»، ومؤكدا أن فرنسا «تعتزم التحرك في انسجام مع هذا الموقف على المستويين الوطني والدولي».

وكالعادة، فإن قضية الصحراء تكون دائما هي المفتاح في العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وباقي بلدان العالم، بما في ذلك القوى الكبرى، فهي التي تُغلق الأبواب إن لم تتلاءم مواقفها مع التوجه الوحدوي للرباط، وهي التي تفتحها إذا ما أظهرت تلك البلدان موقفا متقدما وحاسما في دعم مغربية الأقاليم الصحراوية، الأمر الذي انتبه إليه ماكرون الذي أوصلت حالة «الحياد» التي انتهجها لسنوات، بلادَهُ إلى علاقات سيئة جدا مع المغرب، دون أن تنعكس إيجابا على علاقاتها مع الجزائر، خصوصا في الجانب الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس أوضح ماكرون للعاهل المغربي أنه «بالنسبة لفرنسا، فإن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يعد الإطار الذي يجب من خلاله حل هذه القضية»، مضيفا «إن دعمنا لمخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب في 2007 واضح وثابت»، وتابع أن هذا المخطط «يشكل، من الآن فصاعدا، الأساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي، وعادل، ومستدام، ومتفاوض بشأنه، طبقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

وكان من الواضح أن فرنسا، وعلى غرار جارتها إسبانيا، فهمت أنها يجب أن تُحدد موقفها بشأن الصحراء قبل الخوض في أي نقاش آخر حول مستقبل العلاقات مع المغرب، البلد الذي شرع منذ سنوات في رسم معالم جديدة لسياساته الخارجية، قائمة على أساس الندية وميدأ «رابح – رابح»، إلى جانب الالتزام المتبادل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفق ما سبق أن حددته خطابات العاهل المغربي، وأوردته العديد من البلاغات والتصريحات الصادرة عن وزارة الخارجية.

عهد جديد قائم على النِّدية

كان الإعلان عن تفاصيل زيارة الرئيس ماكرون إلى المغرب، قبل أيام قليلة من حلوله بالرباط، يؤكد أن باريس مقتنعة بأن الأمر يتعلق بمسار جديد من العلاقات والشراكات، فالرئيس الفرنسي جاء برفقة 9 وزراء، بمن فيهم المكلفون بالداخلية والخارجية والدفاع والاقتصاد والصناعة والطاقة والتعليم العالي، وضمن قائمة الـ122 شخصية التي رافقته كانت هناك العشرات من الشخصيات التي تنتمي لعالم الاقتصاد والمال والأعمال.

وفي أول يوم له بالمغرب، في زيارته الأولى من نوعها منذ سنة 2017، جلس ماكرون إلى جانب الملك محمد السادس لتوقيع «الإعلان المتعلق بالشراكة الاستثنائية الوطيدة بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية»، وأورد بلاغ للديوان الملكي أنه، استنادا إلى تلك الوثيقة، عبر قائدا البلدين عن «إرادتهما المشتركة في استثمار مكتسبات الشراكة وأوجه تكاملها للدفع بها بشكل لا رجعة فيه نحو مرحلة جديدة، وذلك في القطاعات الاستراتيجية التي تستجيب للتحولات التي تشهدها البلدان والتقلبات التي تطبع السياق الإقليمي والدولي».

وتحدث بلاغ الديوان الملكي عن رغبة العاهل المغربي والرئيس الفرنسي في «تمكين العلاقات الفرنسية – المغربية من إطار استراتيجي شامل ومستقر ودائم، من خلال شراكة متينة تتطلع إلى المستقبل، وتحظى بالدعم على أعلى المستويات في كلا البلدين، مع إشراك جميع مكوناتهما والعمل على تنفيذها بشكل ملموس ومتطور ومبتكر، للاستجابة إلى تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية».

> الوثيقة سطرت أيضا مجموعة من المبادئ التي ستحكم علاقة الرباط بباريس، والتي من الواضح أنها تسعى إلى تنزيل المنظور الجديد للسياسة الخارجية المغربية

هذه الوثيقة سطرت أيضا مجموعة من المبادئ التي ستحكم علاقة الرباط بباريس، والتي من الواضح أنها تسعى إلى تنزيل المنظور الجديد للسياسة الخارجية المغربية، المُنبني على الندية والاحترام المتبادل، واحترام سيادة كل بلد، وهكذا فقد جاء في بلاغ الديوان الملكي أن تلك المبادئ تتلخص في «العلاقة بين دولة ودولة، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفي اختيارات السياسة الخارجية، واحترام الالتزامات المبرمة، والثقة، والشفافية، والتشاور المسبق، وتضامن ومسؤولية كل طرف تجاه الطرف الآخر».

> قضية الصحراء تكون دائما هي المفتاح في العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وباقي بلدان العالم، بما في ذلك القوى الكبرى، فهي التي تُغلق الأبواب إن لم تتلاءم مواقفها مع التوجه الوحدوي للرباط، وهي التي تفتحها إذا ما أظهرت تلك البلدان موقفا متقدما وحاسما في دعم مغربية الأقاليم الصحراوية

احترام هذه المبادئ سيتمخض عنه الانتقال بعلاقات البلدين إلى مستويات أخرى من الشراكة والتعاون، جرى تحديد أولوياتها بين الملك محمد السادس والرئيس ماكرون، في قطاعات استراتيجية، تشمل الأمن الصحي وإنتاج اللقاحات، والماء وتدبير الموارد المائية، والفلاحة والتدبير الغابوي والأمن الغذائي، إلى جانب تعزيز البنيات التحتية الطرقية والسككية والبحرية والتنقل الحضري، والربط والانتقال الطاقي والطاقات المتجددة، والذكاء الاصطناعي، مع استحضار التعاون في مجالي الأمن والدفاع، وفي مجالات التربية والبحث العلمي والتكوين الجامعي، والتعاون الثقافي، خاصة في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية والتراث، والتعاون في مجال الرياضة وتنظيم التظاهرات الكبرى، ما في ذلك كأس العالم 2030 الذي سيحتضنه المغرب بشراكة مع إسبانيا والبرتغال.

من الصدام إلى الرضى

ولم يكن خطاب ماكرون، أمام أعضاء مجلسي النواب والمستشارين، في ثاني أيام زيارته إلى المغرب، مجرد محطة تقليدية سبقه إليها 3 رؤساء فرنسيين آخرين، أولهم جاك شيراك وآخرهم فرانسوا هولاند وبينهما نيكولا ساركوزي، بل إن الأمر يحمل دلالات رمزية عديدة، خصوصا وأنه لا يمكن فصله عن كلامه الموجه إلى المغاربة إثر الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، من خلال منصات التواصل الاجتماعي، دون المرور عبر القنوات الدبلوماسية.

كان ذلك خطأ دبلوماسيا كبيرا أسهم في تأزيم العلاقات مع المغرب بشكل أكبر، فمخاطبة الشعب دون التوجه أولا إلى عاهله، ليس مجرد انتهاك للقواعد الدبلوماسية، بل هو مسٌّ بأعراف نظام ملكي ممتد لأربعة قرون هي زمن حكم السلالة العلوية، التي احتكت فرنسا، بشكل مباشر، مع عاداتها وتقاليدها وبروتوكولاتها، في زمن الحماية، لذلك فإن وصول ماكرون إلى قبة البرلمان بعد استقباله من طرف الملك، ومخاطبته لـ«ممثلي الأمة» بإذن ضمني منه، يُعلن طي صفحة الماضي عمليا.

وكان خطاب ماكرون أمام البرلمان المغربي، بمثابة تأكيد نهائي على موقف فرنسا الجديد من قضية الصحراء، إذ أورد مخاطبا النواب والمستشارين «أعيد التأكيد أمامكم، بالنسبة لفرنسا، فإن حاضر ومستقبل هذه المنطقة يندرجان في إطار السيادة المغربية»، وتابع بعد موجة من التصفيق «أقولها أيضا بكل قوة، الفاعلون الاقتصاديون وشركاتنا سوف يرافقون تنمية هذه المنطقة عبر استثمارات ومبادرات دائمة وتضامنية لصالح سكانها».

وبشكلٍ ينم عن دراية باريس جيدا بطبيعة الملف وهوية الفاعلين الرئيسيين فيه، شدد الرئيس الفرنسي على أن هذا الموقف لا يحمل «أي عداء لأي كان»، في إشارة ضمنية إلى الجزائر، البلد الذي يعتبره المغرب الطرف الرئيسي في النزاع حول الصحراء، وأورد أن الموقف الفرنسي «مُتجذر في التاريخ، ويحترم الواقع ويَتطلع للمستقبل»، مبرزا أن فرنسا «ستقوم بتفعيله لمرافقة المغرب في المؤسسات الدولية».

> مخاض عسير استمر 3 سنوات وانتهى بإعلان باريس الاعتراف بمغربية الصحراء والانتقال إلى منطق «رابح - رابح»

غير أن كلمة ماكرون، أعطت أيضا الدليل على أن باريس أضحت تستوعب المُنطلقات الجديدة لعلاقاتها مع المغرب، فبالإضافة إلى الإقرار بسيادته على الصحراء، وبدوره الفاعل في مجال الأمن والسلم في منطقتي شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، فإن الرئيس الفرنسي لم يجد حرجا في الحديث عن أن بلاده ستستلهم من تجربة المغرب في إفريقيا، وخصوصا منطقة الساحل، التي خسرت فرنسا فيها، بسرعة، نفوذها الاقتصادي والعسكري وكذا السياسي.

لكن المحطة الأبرز في خطاب ماكرون، كانت الإعلان عن زيارة الملك محمد السادس لفرنسا في غضون سنة 2025، من أجل التوقيع على إطار استراتيجي جديد، يطوي صفحة اتفاقيات «لاسيل سان كلو» الموقعة في 6 نونبر 1955 من طرف السلطان محمد بن يوسف، الذي سيُصبح بعد الاستقلال الملك محمد الخامس، وبين وزير الشؤون الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي، والتي مهدت لإنهاء معاهدة الحماية، والاعتراف باستقلال المملكة.

تلك المعاهدات، التي اختتمت مفاوضات «إكس ليبان» وسبقت عودة السلطان إلى العرش، نصت على «تمكين المغرب من وضع دولة مستقلة تجمعها بفرنسا روابط دائمة لاستقلال محدد وعن طواعية»، وهو ما مكن باريس من وضع مصالحها الاقتصادية داخل المغرب دائما في الصدارة، غير أنها استوعبت، بعد 70 عاما من هذا التاريخ، أن موازين القوى تغيرت، وأن شراكات الرباط الاستراتيجية تنوعت، بعدما صارت تعتمد على معايير أخرى لا يُحددها «مُستعمرٌ سابق».

وعلى هذا الأساس أعلن ماكرون أنه اقترح على الملك «إطارا استراتيجيا جديدا» سيكون «بديلا» لاتفاقيات «لاسيل سان كلو»، وباتفاق بين قائدي البلدين سيجري إحداث لجنة للمتابعة ستكون مُكلفة بوضع مقترحات حول مستقبل الشراكة بين البلدين، منذ الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2025، قبل أن يوقعا على الوثيقة الجديدة خلال الزيارة الملكية إلى باريس، لتصبح المملكة المغربية بعدها، وفق توصيف الرئيس الفرنسي، «أول بلد من خارج الاتحاد الأوروبي التي ترتبط به فرنسا بالتزامات قوية بهذا الشكل».

تدارك الزمن المُهدَر

والواضح أن فرنسا حاولت تدارك المسافات التي بدأت تخلقها دول أخرى في العلاقة بالرباط، خصوصا إسبانيا التي أضحت الشريك التجاري الأول للمغرب، والتي فتحت لنفسها أبواب شراكات استراتيجية في العديد من المجالات، منذ سنة 2022، حين أعلن رئيس وزرائها، بيدرو سانشيز، في رسالة إلى الملك محمد السادس، دعم مقترح الحكم الذاتي في الصحراء باعتباره المقترح الأكثر جدية وواقعية ومصداقية لإنهاء النزاع، ثم رَسَمَ معه خارطة طريق تقوم على الاحترام المتبادل، وتنزيل مبدأ «رابح – رابح».

ويمكن فهم مجيء ماكرون إلى المغرب، مرفوقا بـ «جيش» من الفاعلين في المجال الاقتصادي، في سياق محاولة باريس العودة إلى الواجهة، كأهم شريك للمغرب على المستويين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي يتضح من خلال الاطلاع على قائمة الـ22 اتفاقية التي جرى توقيعها تحت أنظار العاهل المغربي والرئيس الفرنسي، والتي شملت قطاعات البنى التحتية، التي يرغب المغرب في إحداث «ثورة» فيها، إلى جانب مجالات حيوية مثل الطاقات النظيفة والفلاحة والمياه والصناعة.

ففي مجال النقل السككي مثلا، نجد أن الاتفاقيات الأربعة الأولى التي تم توقيعها تتعلق بهذا المحور، وتتعلق الاتفاقية الأولى، الأولى عبارة عن بروتوكول اتفاق للتزويد بقاطرات للقطار فائق السرعة والعناصر الداعمة لها، وقعها المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية، محمد ربيع لخليع، والمدير العام لشركة «ألستوم»، هنري بوبار لافارج، وتهم عقد اقتناء قاطرات للقطار فائق السرعة منها 12 ناجزة و6 اختيارية، أما الاتفاقية الثانية، فهي إعلان نوايا بشأن التعاون المالي في قطاع السكك الحديدية، وقعته إلى جانب الخليع وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح، ووزير الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسي، أنطوان أرمون.

وتتعلق الاتفاقية الثالثة، بعقد مساعدة بين المكتب الوطني للسكك الحديدية وشركة SYSTRA/EGIS، ويهم تقديم خدمات المساعدة على تنفيذ أشغال مشاريع البنيات التحتية للخط فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش، الموقع مع مجموعة EGIS RAIL/SYSTRA/NOVEC، أما الاتفاقية الرابعة فهي عقد للتزويد بمعدات بين المكتب الوطني للسكك الحديدية وشركة VOSSLOH COGIFER، وينص على التزويد بمعدات السكك الحديدية الخاصة بالخط فائق السرعة في إطار إنجاز الخط السككي بين القنيطرة ومراكش، الموقع مع شركة VOSSLOH COGIFER.

مجال صناعي استراتيجي آخر كان حاضرا في قائمة الاتفاقيات الموقعة، ويتعلق بصناعات الطيران، إذ جرى توقيع بروتوكول اتفاق بين الحكومة المغربية وشركة «سافران»، لإنشاء موقع لصيانة وإصلاح محركات الطائرات، وبموجب هذه الاتفاقية، التي وقعها وزير الصناعة والتجارة رياض مزور، والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية كريم زيدان، ورئيس شركة «سافران» روس ماكينيس، تعتزم الشركة الفرنسية تنفيذ مشروع استثماري يهم بناء وتجهيز ورشة لصيانة وإصلاح محركات الطائرات LEAP بقيمة استثمارية تقارب 130 مليون أورو.

الواضح أن فرنسا حاولت تدارك المسافات التي بدأت تخلقها دول أخرى في العلاقة بالرباط، خصوصا إسبانيا التي أضحت الشريك التجاري الأول للمغرب، والتي فتحت لنفسها أبواب شراكات استراتيجية في العديد من المجالات

القائمة شملت أيضا قطاع الطاقة، حيث جرى توقيع اتفاقية تنص على تفعيل «عرض المغرب» من أجل تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، وقعها وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، ووزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح، ووزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ليلى بنعلي، والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، كريم زيدان، والمدير العام لـ «طوطال إينيرجي»، باتريك بويان، والمدير العام لـ«طوطال إيرين»، دافيد كورشيا، وبموجب هذا العقد التمهيدي، تتعهد الدولة بتعبئة الوعاء العقاري وتخصيصه بشكل حصري للمستثمر، وفقا للشروط الواردة في العقد المذكور، وبشكل عام باحترام جميع التزاماتها، مقابل وفاء المستثمر بجميع التزاماته.

اتفاقية أخرى في المجال الطاقي وقعتها الوزيرة بنعلي مع الوزيرة الفرنسية المنتدبة لدى وزيرة التحول البيئي والطاقة والمناخ والوقاية من المخاطر، المكلفة بالطاقة، أولغا جيفرنيت، وتتعلق بشراكة استراتيجية للتعاون في مجال الطاقة والربط والانتقال الطاقي، إذ تهدف إلى تطوير التعاون والمبادلات بين الطرفين في مجال الطاقة، لاسيما السياسة الطاقية والتخطيط وإصدار الشهادات والتقنين، والطاقات المتجددة، والأنظمة الكهربائية، بما في ذلك الإنتاج والشبكات الكهربائية، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، وتخزين الطاقة، والمعادن ذات الطبيعة الخاصة، ونقل الجزيئات.

والظاهر أن فرنسا أرادت أن تجد لها موطئ قدم أيضا في الصحراء، وهو ما يتضح بالعودة إلى بروتوكول الاتفاق حول إحداث آلية لتسريع الاستثمارات المغرب – فرنسا، الذي وقعه كل من المدير العام لصندوق محمد السادس للاستثمار، محمد بنشعبون، والمدير العام للوكالة الفرنسية للتنمية ريمي ريو، والمديرة العامة لمؤسسة STOA، ماري لور مازو، ومديرة الشؤون الدولية والأوروبية ببنك الاستثمارات العامة لفرنسا، إيزابيل بيبير.

ويتعلق الأمر، حسب المعلن عنه رسميا، ببروتوكول اتفاق بقيمة تناهز 3 ملايير درهم من رؤوس الأموال، لإحداث آلية لتسريع الاستثمار المغرب – فرنسا، وشراكة متساوية تهدف إلى تحفيز الاستثمار في كافة أنحاء التراب المغربي بما في ذلك الأقاليم الجنوبية، وتهدف إلى إنشاء مشروع مشترك بنسبة 50 في المائة لكل طرف، مخصص للبنية التحتية المستدامة، برأسمال قدره 300 مليون أورو.

بمناسبة حلول عيد الاستقلال المجيد

يتقدم الرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط
وكافة أطر و مستخدمي المجمع

بأحر التهاني وبأسمى آيات الولاء و الإخلاص

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله

و لولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن
و صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد و سائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة

و يؤكدون بهذه المناسبة الغالية ولاءهم الخالص وتشبثهم
بأهداب العرش العلوي المجيد

OCP

مخطط المغرب الأخضر..

13.5 مليار دولار في «مهب الريح»!

الصحيفة – حمزة المتيوي

عند الاطلاع على السيرة الذاتية لرئيس الحكومة عزيز أخنوش، المنشورة بالموقع الرسمي لرئاسة الحكومة، نجد العبارة التالية «شغل السيد أخنوش منصب وزير الفلاحة والصيد البحري بين 2007 و2021، وتمكن خلال هذه الفترة من تفعيل مخطط المغرب الأخضر، الاستراتيجية الطموحة، التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في أبريل 2008، وحظيت بإشادة دولية، كما يتم الاستشهاد بها كمثال ونموذج حقيقي في مجال التنمية الفلاحية».

هذه العبارة التي لا تتجاوز 3 أسطر، يمكنها أن تقربنا كثيرا مما يعنيه مخطط المغرب الأخضر بالنسبة لأخنوش، الرجل الذي بنى كل مساره في الحكومة، قبل ترؤسها، في موقع وزارة الفلاحة والصيد البحري، التي ستضاف إليها لاحقا التنمية القروية والمياه والغابات، وخلال 14 عاما من حمله لهذه الحقيبة ذات الصلاحيات الواسعة والتي صُبَّت فيه مئات الملايير من الدراهم من الأموال العمومية، كان هذا المخطط المَحُشاري هو ركيزة «الإنجازات» التي عمل أخنوش على تسويقها إلى أن وصل إلى موقع رئيس الحكومة.

واليوم، وبعد ما يُقارب 3 سنوات على ترؤس أخنوش للحكومة، يتوالى بروز الأخطاء الاستراتيجية، بل الاختيارات القاتلة، التي أدت إلى أزمة غير مسبوقة في الأسواق المغربية، قوامها الخصاص في المواد الغذائية الأساسية والارتفاعات المتعاقبة في الأسعار والنقص الحاد لعناصر أساسية في سلة غذاء المغاربة، وفي الوقت التي يُصر فيه أخنوش ومعه وزير الفلاحة الحالي، محمد صديقي، على أن مخطط المغرب الأخضر «بريء» من هذا الأمر وأن الأسباب خارجية أساسا، كان لوالي بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري، والمندوب السامي السابق للتخطيط، أحمد الحليمي، رأي آخر.

وما قاله الجواهري، وقبله الحليمي، وإن كان أشبه بمحاكمة علنية للمخطط، فإنه كان يُقال قبلَ ذلك بأصوات أقل حدة، لكنها تملك ما يكفي من الرزانة والموضوعية، وتعاقبت التحذيرات شيئا فشيئا من أنَّ المخططَ تحولَ إلى «ضيعة» من الامتيازات لفائدة الفلاحين الكبار ولصالح شركات التصدير، في حين توالت سنواتُ التهميش على الفلاح الصغير، والتجاهل غير المفهوم للأولويات التي تحتاجها قُفة المواطن المغربي، وكذا للاستنزاف المستمر للمخزون المائي، بالإضافة إلى فقدان القطاع الفلاحي، تدريجيا، موقعه كقطاعي رئيسي لإحداث فرص الشغل، لكن أخنوش لم يكن يريد أن يسمع ذلك.

استيراد اللحوم.. أحدث مظاهر الفشل

وإذا كان من بين أهداف مخطط المغرب الأخضر، ضمان «الأمن الغذائي» للمغاربة، فإن الوصول إلى هذا الهدف، بعد 16 عاما على إطلاقه، يظل علامة استفهام كبيرة، فمن جهة يُصر أخنوش وحكومته على أن هذه الغاية تحققت، ومن جهة أخرى نجد أنه لولا الاستيراد لعانت الأسواق المغربية من أزمة تموين كبيرة.

ففي منتصف أكتوبر الماضي أصدر المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ONSSA، قرارا يسمح بموجبه باستيراد اللحوم الحمراء الطازجة المجمدة أو المبردة من الأغنام والماعز، والعجول والأبقار، مُحددا قائمة الشروط والدول التي من الممكن جلب تلك المنتجات الغذائية منها، ووفق معطيات حصلت عليه «الصحيفة» من مصادر داخل المكتب فإن القائمة ضمت 45 بلدا بعدما كانت في السابق مقتصرة على 10 فقط.

المخططَ تحولَ إلى «ضيعة» من الامتيازات لفائدة الفلاحين الكبار ولصالح شركات التصدير، في حين توالت سنواتُ التهميش على الفلاح الصغير

هذه الخطوة أتت إثر اجتماع لأخنوش مع المتدخلين في سلاسل الإنتاج، حضره كل من محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الذي جرى إعفاؤه في التعديل الحكومي لـ 23 أكتوبر 2024، وفوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، ونور الدين بنسودة الخازن العام للمملكة، ومحمد الخرمودي مدير أملاك الدولة، وعبد اللطيف العمراني المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ومحمد فكرات رئيس مجلس الإدارة الجماعية للقرض الفلاحي، وعبد الله الجناتي المدير العام للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

الاجتماع كان الهدف منه الاتفاق على إجراءات استعجالية من أجل «خفض أسعار المنتجات الفلاحية، وكذا حماية الرصيد الحيواني وإعادة تشكيله، إضافة إلى تعزيز مناعة القطاع الفلاحي في مواجهة سياق عالمي غير ملائم يتسم بالتغيرات المناخية وندرة المياه»، وفق بلاغ لرئاسة الحكومة، وإجمالا جرى تخصيص 7,3 مليارات درهم لهذا الغرض، على أن تعمل الحكومة على تتبع تنزيل تلك الإجراءات «التي من شأنها المساهمة في خفض أسعار المنتجات الفلاحية، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، وكذا السهر على ضمان التموين المستمر والكافي للأسواق الوطنية».

هذا الوضع المنذر بالغلاء والخصاص، يسائل فعالية إجراءات مخطط المغرب الأخضر، خصوصا وأن أخنوش، وأمام البرلمان، سبق له أن قال، في ماي من سنة 2023 «يمكن أن نسجل بارتياح كبير أن حجم منجزات مخطط المغرب الأخضر بلغت الطموح المسطر وحققت الأهداف المنتظرة منه، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي للمغاربة»، مع العلم أن وزارة الفلاحة تقول إنه، في 2018، أي عند نهاية فترة المخطط مباشرة، بلغ حجم الاستثمارات في سلسلة اللحوم الحمراء 7,65 مليار درهم.

انتقادات بين يدي الملك

مساء يوم 29 يوليوز 2024، وقبل خطاب الذكرى الـ 25 لجلوسه على العرش، استقبل الملك محمد السادس بالقصر الملكي بتطوان، والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري، الذي سيُقدم التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية لسنة 2023، ملقيا أمام العاهل المغربي كلمة كانت بمثابة خلاصات مركزة لذاك التقرير، إحداها تحدثت عن كون وضعية سوق الشغل ظلت صعبة مع فقدان ما يقارب 157 ألف منصب، ما يعكس انخفاضات هامة في القطاع الفلاحي، ومع أن باقي القطاعات سجلت تحسنا نسبيا إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتعويض هذه الخسارات.

الاطلاع على التقرير، الذي نشره بنك المغرب عبر موقعه الرسمي، سيؤكد بشكل مُفَصَّل ارتباط مخطط المغرب الأخضر بهذا الوضع، موردا أنه بعد إطلاقه شهد نشاطُ القطاع الفلاحي تحسنا ملموسا ناهز 7,5 في المائة في المتوسط السنوي بين 2008 و2017، وهو ما يفوق بكثير نمو الناتج الداخلي الإجمالي، الذي تزايد بواقع 3,8 في المائة فقط، لكن، ابتداء من سنة 2018 أخذت هذه الوتيرة تتباطأ بشكل ملحوظ لتصل إلى 0.3 في المائة في المتوسط مقابل 2 في المائة بالنسبة للنمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالتشغيل، فإن ارتباط مخطط المغرب الأخضر به ظل سلبيا منذ انطلاقته، حسب تقرير بنك المغرب، الذي أورد أن القطاع الفلاحي تكبد خسارة 15 ألف منصب شغل في المتوسط السنوي بين 2008 و2017، ثم ارتفع الرقم إلى 136 ألف بين 2018 2023، وهكذا، يكون القطاع قد سجل في المجموع خسائر تراكمية على مدار الفترة بحوالي 965 ألف منصب، ما أدى إلى انخفاض حصته ضمن إجمالي التشغيل من 37,8 في المائة إلى 35,1 في المائة سنة 2017، ثم إلى أقل من 28 في المائة سنة 2023.

«يمكن أن نسجل بارتياح كبير أن حجم منجزات مخطط المغرب الأخضر بلغت الطموح المسطر وحققت الأهداف المنتظرة منه، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي للمغاربة»

عزيز أخنوش، أمام البرلمان، ماي 2023

التصدير أولا وبعده الطوفان

في الوقت الذي كانت فيه الأسر المغربية، قبل أشهر، تشتكي من وصول سعر الطماطم والبصل إلى مستوى 17 درهما، وتجاوز سعر البطاطس حاجز 15 درهم، كانت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تؤكد، بلغة الأرقام المسوَّقة على شكل إنجازات، أن المنتجات الفلاحية المغربية التي تذهب نحو التصدير حققت رقما قياسيا مع متم 2022، وهو أمر لا يبدو منطقيا في ظل أن الحكومة نفسها تعترف بوجود خصاص كبير في السوق يُعد من بين مسببات الغلاء.

ستعترف الحكومة، عن طريق الناطق الرسمي باسمها، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، مصطفى بايتاس، بوجود علاقة سببية واضحة بين ارتفاع الأسعار في السوق الوطنية وبين التصدير

فبتاريخ 9 يناير 2023، أصدرت الوزارة الوصية على القطاع الفلاحي، بلاغا تؤكد فيه أن صادرات المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية، تجاوزت سنة 2022، لأول مرة، عتبة 80 مليار درهم، لتسجل زيادة قاربت 20 في المائة مقارنة مع ما تم تدبره طيلة 2021، والذي لم تكن تتجاوز قيمته الإجمالية 68 مليار درهم، معلنة أن قطاع الفلاحة والصيد البحري أصبح يحتل المرتبة الثالثة بين قطاعات التصدير المغربية، واصفة أداءه بـ«الجيد على الرغم من السياق الدولي والمناخي الصعب».

وبشكل أكثر تفصيلا، يقول بلاغ الوزارة إن حجم صادرات الفواكه والخضر الطازجة وصل إلى 2,3 مليون طن خلال سنة 2022 بمعدل نمو سنوي قدره 10 في المائة، وهمَّ هذا النمو جميع فئات المنتجات وجميع الوجهات، في حين سجلت صادرات الفواكه الحمراء نموا بنسبة 20 في المائة حيث بلغ حجمها 131.900 طن، أما الحوامض فتضاعفت صادراتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من مرتين، في حين سجلت صادرات زيت الزيتون نموا بنسبة 85 في المائة من حيث الحجم و49 في المائة من حيث القيمة، وهي أيضا من المواد التي ارتفع سعرها باستمرار في السوق الوطنية.

وقد يبدو كل ذلك جيدا للوهلة الأولى، إلى أن نعرف أنه بعد ذلك بأيام ستعترف الحكومة، عن طريق الناطق الرسمي باسمها، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، مصطفى بايتاس، بوجود علاقة سببية واضحة بين ارتفاع الأسعار في السوق الوطنية وبين التصدير، ففي 16 فبراير 2023، أعلن أن المجلس الحكومي خرج بخلاصات من أجل مواجهة هذا الوضع، من بينها إعطاء الأولوية لتزويد السوق الوطنية في ظل ارتفاع الأسعار.

حين وقع الفأس في الرأس

هذا الكلام سيؤكده أيضا أخنوش، حين اجتمع، يوم 7 أبريل 2023، مع ممثلي الفيدرالية البيمهنية المغربية لإنتاج وتصدير الخضر والفواكه، في لقاء حضره أيضا ممثلو الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، ورؤساء الغرف الفلاحية، إلى جانب أعضاء الحكومة، نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية، ومحمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات سابقا، وفوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

وتحدث بلاغ رئاسة الحكومة عن أن أخنوش حث المهنيين على «السهر على التموين المستمر للسوق الوطنية بالمنتجات الفلاحية والحرص على الحفاظ على توازن سلاسل الإنتاج من أجل ضمان وفرة المنتجات بأثمان معقولة، والتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار على المواطنين، مؤكدا أن الحكومة تسهر بفضل ميكانيزمات التتبع مع المهنيين على خلق توازن بين التصدير وتزويد السوق الوطنية»، وهو ما يعني ضمنيا أن هذا «التوازن» كان غائبا في السابق، وأن الحكومة فشلت في توقع المآزق.

ولفهم الحجم الكبير للصادرات المغربية الفلاحية، وإلى أي درجة أصبح التصدير أولوية حتى في ظل الحاجة الملحة لتزويد السوق الوطنية، نستعين بأرقام خدمة الإحصاءات المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي Icex-Eurostat الخاصة بسنة 2022، التي

فيما يتعلق بالتشغيل، فإن ارتباط مخطط المغرب الأخضر به ظل سلبيا منذ انطلاقته، حسب تقرير بنك المغرب، الذي أورد أن القطاع الفلاحي تكبد خسارة 15 ألف منصب شغل في المتوسط السنوي بين 2008 و2017، ثم ارتفع الرقم إلى 136 ألف بين 2018 2023، وهكذا، يكون القطاع قد سجل في المجموع خسائر تراكمية على مدار الفترة بحوالي 965 ألف منصب

كشفت أن المغرب أصبح ثاني مُصدر للطماطم إلى دول الاتحاد، بما مجموعه 558 مليون كيلوغرام، بعد هولندا التي صدرت 644 مليون كيلوغرام وقبل إسبانيا التي صدرت 514 مليون كيلوغرام.

والمثير للانتباه هو التطور الصاروخي لكميات الصادرات المغربي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام الأخيرة، وتحديدا منذ سنة 2013، في ظل المخطط الأخضر وحين كان أخنوش وزيرا للفلاحة، إذ ارتفع حجمها بنسبة 71,33 في المائة، وخلال الفترة نفسها المحددة في عقد من الزمن، تراجعت صادرات هولندا بنسبة 25,22 في المائة أما إسبانيا فسجلت تراجعا بـ28,42 في المائة.

ومع أن سنة 2023 كانت حاسمة في فضح الانعكاسات السلبية للتصدير المُفرط على أسعار بيع المنتجات الفلاحية داخليا ومستوى تزويد الأسواق الوطنية بها، إلا أن هذه السنة ستشهد، عند متمها، تحقيق أرقام أخرى غير مسبوقة، إذ بالرغم من تطرق الحكومة بحذر لمسألة تصدير المنتجات الفلاحية، إلا أن أرقام منصة «إيست فروت» المتخصصة في الاقتصاد الفلاحي، والتي نُشرت في أبريل من سنة 2024، ستكشف المسكوت عنه.

ووفق هذه المنصة، فإن المغرب صدَّر إلى الخارج ما قيمته 1,6 مليار دولار من الخضراوات الطازجة مع متم 2023، ما يمثل ارتفاعا بـ12 في المائة مقارنة بـ2022، وزيادة بحوالي 50 في المائة مقارنة مع ما كان يتم تصديره في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية، وهي عائدات تمثل تصدير أكثر من مليون طن من المنتجات الفلاحية، نحو 66 في المائة منها تهم الطماطم ككميات، و75 في المائة كعائدات مالية. وعلى الرغم من تراجع كمياتها المُصدرة بنسبة 11 في المائة، إلا أن المغرب ظل يحتل المركز الثالث عالميا بين أكبر مصدري هذا المُنتج بعد المكسيك وهولندا. وفي 2024، يبدو أن المغرب يسير على النهج نفسه، إذ وفق أرقام الجمارك الإسبانية بخصوص الفترة ما بين يناير ويوليوز من العام الجاري، والتي كشفت عنها الفدرالية الإسبانية لجمعيات منتجي ومُصدري الفواكه والخضروات، فإن 24 في المائة من احتياجات أسواق إسبانيا من المنتجات الخضر والفواكه المستوردة آتية من المغرب، بارتفاع بلغ 10 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ومن أجل 1,98 مليار يورو هي قيمة الواردات من خارج دول الاتحاد الأوروبي، يذهب 698 مليون يورو إلى الرباط.

إذا كانت الطماطم في صدارة المنتوجات الفلاحية التي عانت من تضخم الأسعار خلال سنة 2023، فإن الإفراط في التصدير من أهم مسببات ذلك

تصدير أكثر.. غلاء أكثر

وإذا كانت الطماطم في صدارة المنتوجات الفلاحية التي عانت من تضخم الأسعار خلال سنة 2023، فإن الإفراط في التصدير من أهم مسببات ذلك، والاستنتاج هنا جاء على لسان فتيحة الشراط، نائبة المدير العام لمجموعة «ديلاسوس» المغربية المصدرة للمنتجات الفلاحية الطازجة في حوار مع موقع «فريش بلازا» وهي منصة دولية متخصصة في الوسائط التجارية للمنتجات الفلاحية، حيث لخصت الخصاص الحاصل في السوق الوطنية في البرودة الشديدة في منطقة سوس، ثم عدم وجود ما يكفي من الطماطم لتوجيهها إلى السوق المحلية مع بداية شهر رمضان لنفس السنة.

وحسب الشراط، فإن المصدرين تعرضوا لضغوط من شركائهم، ما دفعهم لتصدير معظم الطماطم المُنتجة في المغرب، الأمر الذي حرم المستهلكين المحليين من هذه المادة الأساسية لإعداد «الحريرة» في رمضان، معتبرة أنه أضحى من الضرورة على الحكومة «تقييد صادرات الطماطم، بل وفرض حظر شامل على ذلك»، وتابعت أن صادرات المملكة من الفواكه والخضروات خلال الموسم الفلاحي 2021 – 2022 بلغت 1,6 مليون طن منها 50 في المائة من الطماطم، ما جعل المغرب خامس أكبر مُصدر لهذه المادة عالميا حينها.

وحسب أرقام مكتب الصرف الصادرة سنة 2023، الذي يمثل ذروة ارتفاع سعر المنتجات الفلاحية في الأسواق الوطنية، فإن صادرات قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية بلغت 81,23 مليار درهم عند متم سنة 2022، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 16,2 في المائة مقارنة بسنة 2021، وهو ما يجعل هذا القطاع ثالث قطاع مُصدر بعد الفوسفات والسيارات، لكن جدوى هذا الرقم تبقى محط علامات استفهام للعديد من الأسباب، أبرزها التضخم الذي يعاني منه السوق الداخلي.

وللوقوف عند علاقة الأمرين ببعضهما نعود إلى أرقام المندوبية السامية للتخطيط، حيث إن الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك سجل ارتفاعا بـ10,1 في المائة خلال شهر فبراير 2023 مقارنة بالشهر نفسه من سنة 2022، وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد أثمان المواد الغذائية بـ20,1 في المائة، وهمت ارتفاعات المواد الغذائية المسجلة ما بين شهري يناير وفبراير 2023 أثمان الخضر بـ 17,8 في المائة والفواكه بـ 5,7 في المائة.

وعلى الرغم من حديث الحكومة عن إجراءات لخفض الأسعار، فإنها ستعود سنة 2024 لسياسة «التبرير» عندما سترتفع أثمنة الخضر والفواكه مُجددا خصوصا قبل شهر رمضان، ففي فبراير الماضي، طاردت أسئلة الصحافيين وزير الفلاحة السابق محمد صديقي، في جميع الأنشطة التي يشارك فيها، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار الطماطم، وحينها حمل المسؤولية للتقلبات المناخية وارتفاع الطلب، لكنه دافع بشدة عن «التصدير» باعتباره المؤدي إلى ارتفاع الإنتاج وبالتالي ضمان تزويد السوق الوطنية أيضا بما يكفي من هذا المُنتج.

وفي مُذكرتها الإخبارية المتعلقة بالرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، التي همت شهر أبريل الماضي، الفترة التي تزامنت جزئيا مع الثلث الأخير من شهر رمضان لسنة 2024، قالت المندوبية السامية للتخطيط إن الأسعار ارتفعت بنسبة 0,2 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من سنة 2023، وبـ 0,6 في المائة مقارنة مع شهر مارس 2024، وخلال شهر واحد زادت أسعار الفواكه بـ5,3 في المائة والخضر بـ5 في المائة.

معطيات أحدث، حملتها المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك الخاصة بشهر غشت 2024، والصادرة في شتنبر الماضي، كشفت أن أسعار المواد الغذائية عموما شهدت ارتفاعا وصل إلى 1,8 في المائة، وتصدرت اللحوم القائمة بزائد 6,8 في المائة، ثم الحليب والجبن والبيض بـ3,5 في المائة، فالسمك وفواكه البحر بـ2,8 في المائة، ثم الخضر بـ 2,4 في المائة، وكانت أسعار الفواكه وحدها التي انخفضت بـ4 في المائة.

> حسب أرقام مكتب الصرف الصادرة سنة 2023، الذي يمثل ذروة ارتفاع سعر المنتجات الفلاحية في الأسواق الوطنية، فإن **صادرات قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية بلغت 81,23 مليار درهم عند متم سنة 2022**، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 16,2 في المائة مقارنة بسنة 2021، وهو ما يجعل هذا القطاع ثالث قطاع مُصدر بعد الفوسفات والسيارات

#assahifa_english
ASSAHIFA
UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL
#assahifa
www.assahifa.com

#assahifa_english
ASSAHIFA
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
الصحيفة
ASSAHIFA.COM
#assahifa
www.assahifa.com
الصحيفة
ASSAHIFA COM

القيمة المضافة الفلاحية تراجعت في عهده ومساهمته في خلق فرص الشغل تُكذبها الأرقام

حين حذرت المندوبية السامية للتخطيط من عدم قدرة مخطط المغرب الأخضر على انتشال المغرب من التبعية الغذائية

حين جاء أخنوش بمخطط المغرب الأخضر سنة 2008، عندما كان وزيرا للفلاحة في عهد حكومة الوزير الأول عباس الفاسي، باعتباره «أول استراتيجية فلاحية من نوعها يتم إطلاقها وتنفيذها بالمغرب»، وضع 3 ركائز لإعداده، تتلخص في الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد الطبيعية، متحدثا عن ضخ استثمارات بقيمة 78 مليار درهم إلى حدود سنة 2020 من خلال إنجاز أزيد من 1000 مشروع لفائدة 437.514 فلاحا.

وتقول وزارة الفلاحة إنه في إطار مخطط المغرب الأخضر، تم اتخاذ سلسلة من التدابير المُصاحِبَة بهدف التأثير على البيئة الإنتاجية وتعبئة الموارد المالية، إلى جانب التحكم في المخاطر وإعداد الظروف المناسبة، وضمان المحافظة على الموارد وترشيد استعمالها وفقا لمتطلبات الإنتاج، مع الحديث عن تشجيع الصادرات، وتحسين التسويق الداخلي للمنتجات الفلاحية. كل هذه الإجراءات تم ترسيخها في إطار مشاريع أفقية، أفضى تنفيذها خلال الفترة ما بين 2008 و2019 إلى تحقيق «إنجازات ونتائج كبيرة» وفق الوزارة.

وخلال حضوره إلى الجلسة الشهرية لمجلس المستشارين في يناير من سنة 2022، دافع أخنوش، من موقعه كرئيس حكومة، بضراوة على المخطط الذي تبناه حين كان وزيرا للفلاحة، مبرزا أنه على المستوى الاقتصادي، ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفلاحي سنويا بمعدل 5,25 في المائة مقابل 3,8 في المائة بالنسبة للقطاعات الأخرى، وتضاعفت الثروة المحدثة من 65 مليار درهم سنة 2008 إلى 125 مليار درهم عند متم سنة 2018.

وأورد أخنوش أن القطاع الفلاحي أصبح يساهم في نقاط النمو الاقتصادي الوطني بـ 17,3 في المائة خلال الفترة من 2008 إلى 2018 عوض 7,3 في المائة المسجلة في العشرية السابقة التي تمتد ما بين 1998 و2008، كما يساهم هذا القطاع بنسبة 13 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مركزا أيضا على الصادرات حيث قال إنه يساهم في 13 في المائة من قيمتها الإجمالية، وارتفعت صادرات المنتجات الفلاحية خلال سنة 2019 إلى حوالي 40 مليار درهم أي ما يعادل حوالي 3 أضعاف القيمة المسجلة سنة 2009 والبالغة 14,2 مليار درهم.

والملاحظ هو أن الحكومة إلى غاية الآن تدافع بشدة على مخطط المغرب الأخضر من زاوية رئيسية، هي حجم الصادرات، ففي غمرة أزمة الغلاء حل وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات، الذي خلف أخنوش، محمد صديقي، في أبريل من سنة 2023، ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء، ليتحدث عن أن الناتج الإجمالي للقطاع الفلاحي انتقل خلال عشر سنوات من نحو 63 مليار درهم إلى 125 مليار درهم، في حين تضاعفت الصادرات الفلاحية مرتين ونصف تقريبا من حيث الحجم والقيمة.

صديقي، سيكون مرة أخرى في مرمى الانتقادات، من داخل البرلمان، في يونيو من سنة 2024، بسبب الارتفاع غير المسبوق في أسعار المواشي خلال عيد الأضحى، على الرغم من قرار فتح باب الاستيراد مقابل إعفاءات ضريبية وجمركية ودعم حكومي قيمته 500 درهم عن كل كبش مستورد، الأمر الذي اعتُبر فشلا جديدا يضاف لسلسلة الإخفاقات التي راكمها مخطط المغرب الأخضر، لدرجة أن الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية بمجلس النواب، دعا الوزير لتقديم استقالته عبر النائبة عائشة الكرجي.

وإذا كان المخطط قد استفاد من دعم ودعاية متواصلين من طرف الحكومات المتعاقبة، فإن ذلك ليس رأي مؤسسات عمومية أخرى، من بينها المندوبية السامية للتخطيط، التي أصدر في دجنبر من سنة 2019 تقريرا بعنوان «آية آفاق للتبعية الغذائية للمغرب بحلول عام 2025؟»، الذي قال إنه رغم التحسن المسجل خلال عقد من الزمن، فقد ظل أداء القطاع الفلاحي معتدلا بالمقارنة مع الأهداف المسطرة في إطار مخطط المغرب الأخضر ولاسيما تلك المتعلقة بتحقيق 100 مليار درهم كثروة إضافية للقطاع في أفق سنة 2020.

ووفق الوثيقة، يُقدر النقص الحاصل في القيمة المضافة الفلاحية بحوالي 31,7 مليار درهم بين عامي 2013 و2018، وحتى مع المجهودات المبذولة لإعادة هيكلة وتحديث القطاع، فإن استمرار تقلب نمو أنشطته حال دون ارتقائه ليُشكل إحدى رافعات النمو الاقتصادي، كما شهدت مساهمة القطاع الفلاحي في سوق الشغل تراجعا خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2018، حيث انتقلت من 40,9 في المائة إلى 34,1 في المائة، في حين أن ديناميكية الإنتاج المرتبطة بمخطط المغرب الأخضر كان من المفترض أن يصحبها خلق حوالي 125 ألف منصب سنويا في المتوسط.

ومع ذلك، يبدو أن التقرير كان متفائلا جدا بالمقارنة مع ما حصل في ما بعد، فوفق إحدى السيناريوهات المستقبلية التي طرحها، فإن مخطط المغرب الأخضر سيُحقق فوائض إنتاجية مهمة، تصل إلى 148 في المائة بالنسبة للحوامض، و41 في المائة للبطاطس، و20 في المائة للطماطم، أما إنتاج اللحوم الحمراء فسيُحقق فائضا بنسبة 18 في المائة، في حين سيستمر العجز في إنتاج الحبوب والسكر والقطاني وزيت الزيتون، لكن واقع الحال يؤكد حدوث خصاص في الأسواق الوطنية بالنسبة للطماطم، وأن الحكومة اضطرت إلى إصدار قرار بإعفاء الأبقار المستوردة المخصصة لإنتاج اللحوم من الرسوم، واضطرت إلى جلب الجواميس من البرازيل، كما فتحت المجال لاستيراد منتجات الألبان بوفرة، هذا إلى جانب الاعتماد على استيراد المواشي خلال عيد الأضحى سنتي 2023 و2024، حتى وصلت اليوم إلى الترخيص لاستيراد اللحوم الحمراء المذبوحة.

مشاريع متعثرة وافتقارٌ لتصور تدبير المخاطر.. قضاة المجلس الأعلى للحسابات دقوا ناقوس الخطر لكن أخنوش لم يستيقظ!

لطالما كان مخطط المغرب الأخضر محط تنبيهات تصل إلى درجة التحذير من طرف مؤسسات عمومية، خصوصا تلك التي تُتقن لغة الأرقام، وإحداها كان المجلس الأعلى للحسابات، الذي وضع مخطط أخنوش تحت المجهر سنة 2018 عندما كان لا يزال وزيرا للفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مُتطرقا إلى برنامج الري الذي كان يمكن أن يُجنب المملكة أزمات الجفاف المتتالية، والتي كانت، في نظر أحمد الحليمي، المندوب السامي للتخطيط، من أسباب تحول التضخم إلى مشكلة هيكلية.

وشملت مهمة المجلس الأعلى للحسابات حينها، تقييم برنامج توسيع الري على مستوى البرنامج والمشاريع المكونة له، وذلك خلال الفترة ما بين 2008 و2018، ويُبرز هذا التقييم الجوانب الإيجابية والسلبية لتدبير البرنامج ومشاريعه، حيث تم تحليل هذه الجوانب وفقا لثلاث محاور، هي السياق المائي الوطني وتدبير البرنامج وكذا تسيير المشاريع، ليُسجل المجلس مجموعة من الملاحظات تم على إثرها إصدار عدد من التوصيات.

ومن الملاحظات السلبية التي طالت المخطط من طرف قضاة المجلس الأعلى للحسابات في آخر سنوات تنزيله، افتقاره لتصور خاص بتدبير المخاطر، إذ تعتمد وزارة الفلاحة على الدوريات والمذكرات لتفعيل مجموعة من الإجراءات بعد تكرار الإشكالات التي كان من الممكن تفاديها عن طريق اعتماد سياسة استباقية.

ونبه التقرير أيضا إلى تعثر مشاريع وحدات تثمين المنتجات الفلاحية، موردا أن الاطلاع على المعطيات الخاصة ببعض مشاريع الفلاحة التضامنية في جهتي فاس مكناس ومراكش آسفي تؤكد أنها «بعيدة عن الهدف الذي من أجله رصدت لها الاعتمادات المالية»، والمتمثل أساسا في تحسين مدخول الفلاحين، مشيرا إلى أن أغلب المشاريع المستفيدة تعاني من إشكالات تدبيرية ومالية وتقنية.

ولاحظ قضاة المجلس ضعف تقدم برنامج توسيع الري، حيث بلغت المساحة التي تم الشروع في أشغالها أو تم إنهاؤها منذ سنة 2008 إلى نهاية 2018 حوالي 79.980 هكتارا، وهو ما يعادل 50 في المائة فقط من المساحة المبرمجة والتي تقدر بـ 160.000 هكتار، ويتعلق الأمر بـ 44.980 هكتارا في طور الأشغال وبما يعادل 35.000 هكتارا انطلقت الأشغال المتعلقة بها عند نهاية 2018، وتم إنهاء التجهيزات على مساحة 17.930 هكتارا، منها 9950 هكتارا شُرع في سقيها، وهكذا بلغت المساحة المجهزة ما يعادل 2,11 في المائة من المساحة المبرمجة في حين تمثل المساحة المزودة بمياه الري 2,6 في المائة فقط من البرنامج.

ومن الملاحظات المهمة التي وردت في التقرير، عدم انطلاق المشروع الكبير المتعلق بسد الفارق بين المياه المُعبأة في منطقة الغرب والمساحات المجهزة ترتبط المساحة الإجمالية للمشاريع التي لم يتم الشروع فيها، والتي تقدر بـ80.020 هكتارا، بنسبة 98 في المائة بالسدود التي أعدت قبل انطلاق البرنامج في إطار تقليص الفوارق، والتي يعد سد الوحدة أهمها، حيث تمثل المساحة الواجب تجهيزها والمتعلقة بهذا السد 43 في المائة من المساحة المستهدفة في إطار برنامج توسيع الري.

وبلغت تكلفة دراسات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والتقنية المتعلقة بهذه المنطقة 47 مليون درهم، خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2015، واقترحت مجموعة من الخيارات من أجل تجهيز دوائر توسعة الري، غير أن تهيئة هذه المناطق، حسب التقرير، تواجه مجموعة من العراقيل الطبيعية والتقنية والمالية، مثل تعرض المنطقة للفيضانات كما أنها تتطلب تجهيزات تقنية كبيرة وعالية التكاليف.

ولاحظ المجلس وجود قصور في تعبئة التمويلات، إذ بيَّنت وضعية التمويلات أن 4 مشاريع فقط من أصل 14 استفادت من القروض، في حين مُوِّلت باقي المشاريع بواسطة هبات من دول الخليج، ولا يتعلق هذا التمويل إلا بجزء من خطة تمويل هذه المشاريع، أما الباقي فيُمَوَل بواسطة الميزانية العامة للدولة، وإلى غاية نهاية 2017 وصل مبلغ اتفاقيات التمويل الموقعة مع الممولين 87,6 مليار درهم، منها 67,4 مليار درهم على شكل هبات و2,2 مليار درهم على شكل قروض، وبلغت هبات دول الخليج 12,4 مليار درهم، أي ما يعادل 60 في المائة من التمويلات المقدمة من طرف الممولين.

وبخصوص قيادة وتتبع البرنامج، رصد المجلس غياب هيئة للقيادة وعدم التعيين الرسمي للمنسقين والمكلفين بتتبع البرنامج، بالإضافة إلى غياب برمجة مُرفقة بمؤشرات تتبع لمشاريعه، وعدم تعميم دراسات التأثير على البيئة على جميع المشاريع، كما لاحظ وجود نقص في توجيه ومرافقة وتنسيق أنشطة تثمين المنتوج الفلاحي، ونقص في تقوية قدرات الفلاحين، وغياب التكوين المستمر في المجالات المرتبطة بالمشاريع.

وخلص التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في عملية إعداد برامج توسيع الري من خلال وضع أهداف قابلة للتحقيق بمراعاة الوسائل المتاحة، وذلك في إطار متعدد السنوات معتمد من طرف الحكومة، ودعا إلى تحديد الأولويات بين المشاريع المبرمجة من أجل إعطاء الأسبقية لأكثرها قابلية للإنجاز على المستوى التقني والمالي والأفضل تحقيقا لمنافع اجتماعية واقتصادية.

وأوصى المجلس الأعلى للحسابات بتأمين تمويل مستدام لعدة سنوات لبرامج توسيع الري من أجل تقليص الفجوة بين المياه المُعبأة في السدود ومشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية، مبرزا أن هذا القطاع يتعين عليه العمل على ضمان التشغيل الكامل للمدارات السقوية المجهزة، لاسيما بالتقليص من التأخير في تزويد المدارات المجهزة بالماء.

وشدد المجلس على ضرورة تقديم حلول عملية للقضايا الهيكلية التي تؤثر سلبا على مشاريع توسيع الري بما في ذلك ضم الأراضي وضعف تسعير خدمة المياه واستخلاص إتاوات مياه السقي، منبها إلى أهمية العمل على إدراج عنصر إدارة المخاطر في الدراسات من أجل استباق المشاكل التي قد تعرقل إنجاز المشاريع، ومعالجة أوجه القصور في توجيه وتتبع وإدارة المشاريع، وإعداد برنامج لتقوية قدرات الموارد البشرية في مجال إدارة المشاريع.

مجلة الصحيفة السياحية

في الأكشاك

الصحيفة ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

بعد 10 سنوات من «المغرب الأخضر».. 63 في المائة من المغاربة لا يضمنون «قُفتهم» والحكومة عادت لاستيراد اللحوم والحليب

عندما قدمت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تقرير حصيلة مخطط المغرب الأخضر في غشت من سنة 2021، قبل أيام من تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار لنتائج الانتخابات التي قادت عزيز أخنوش من موقعه على رأس هذه الوزارة إلى رئاسة الحكومة، قال الأخير إن المخطط استطاع إرساء أسس «أمن غذائي مستدام»، متحدثا عن وفرة الغذاء وسهولة الولوج له وعن ضمان جودته، موردا أن تغطية حاجيات المغاربة من الأغذية بلغت ما بين 50 و100 في المائة حسب كل منتج.

لكن اليوم، وفي الوقت الذي يقود فيه أخنوش الحكومة، تتراكم علامات الاستفهام حول مدى قدرة هذا المخطط بالفعل على ضمان أمن غذائي للمغاربة، خاصة في زمن الأزمات وما بعدها، إثر انحسار جائحة كورونا وتوالي فترات الجفاف، ثم ارتفاع سعر واردات القمح بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، والخصاص المسجل على مستوى إنتاج اللحوم الحمراء واللجوء للاستيراد لتغطية حاجيات المغاربة من المواشي في عيد الأضحى، كل ذلك في الوقت الذي تتوالى فيه التقارير التي تؤكد أن العديد من المغاربة لا زالوا عاجزين عن ضمان أمنهم الغذائي.

ففي يناير 2023، كشف تقرير مؤسسة البارومتر العربي البحثية، الخاص بسنتي 2021 و2022، أن 44 في المائة من المستجوبين الذين شملهم استطلاع للرأي حول الأمن الغذائي، أفصحوا بأنهم يخشون «أحيانا» من نفاذ الغذاء لديهم قبل تأمين المال لشرائه، في حين أن 19 في المائة قالوا إنهم يخشون ذلك «غالبا»، ما يعني أن إجمالي 63 في المائة من المستجوبين قلقون بنسب متفاوتة حيال قدرتهم على تأمين سلتهم من الطعام في ظل ارتفاع الأسعار.

> **في نونبر من سنة 2022 أصدرت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة دورية بخصوص إعفاء واردات الحليب منزوع الدسم والزبدة، حيث أصبحت الدولة تتحمل ضريبة حق الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة، وذلك بعد الخصاص الكبير الذي عرفته الأسواق الوطنية**

وخلال شهر أبريل 2023 أصدر البنك الدولي تقريرا بعنوان «حين تتبدل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، وفيه قال إن نسبة انعدام الأمن الغذائي بالمغرب وصلت إلى 6,4 في المائة أي ما يعادل 2,4 مليون مواطن، مركزا على أن ارتفاع هذه النسبة تزامنت مع موجة الجفاف سنة 2022.

ولفهم الأمر بشكل أفضل، نعود إلى ما قاله مسؤول حكومي سابق وخبير في الاقتصاد عايش عن قرب مخطط المغرب الأخضر، ويتعلق الأمر بعبد السلام الصديقي، الذي كان وزيرا للتشغيل والشؤون الاجتماعية ما بين 2013 و2017، وهي الفترة التي كان فيها أخنوش وزيرا للفلاحة في الحكومة التي ترأسها عبد الإله بن كيران، ففي مقال نشرته صحيفة «بيان اليوم» الناطقة بلسان حزب التقدم والاشتراكية، بتاريخ 20 أبريل 2022 تحدث الوزير السابق عن «نموذج الفلاحة الموجهة للتصدير واستنزاف مواردنا المائية».

وقال الصديقي إنه إذا كان مُرَوِّجو هذا المخطط يتبجحون بالزيادة الهائلة في الصادرات الفلاحية، والتي تجاوزت 44 مليار درهم، فهم يتغافلون في ذات الوقت أن مشترياتنا من الخارج فيما يخص المواد الغذائية قد اقتربت من 60 مليار درهم، وأضاف أنه إذا كانت بعض المؤشرات قد سجلت بالفعل تحسنا ملحوظا في ظل مخطط المغرب الأخضر، مثل الاستثمار والصادرات والقيمة المضافة الفلاحية مع تحول كبير في بنيتها، وكثافة الرأسمال، فينبغي أن نعترف في المقابل بفشله في جوانب أخرى، كما هو الحال فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، والتدبير العقلاني للموارد المائية، وتحول العالم القروي من خلال ضعف تصنيع المنتوج الفلاحي الذي يهم فقط 40 في المائة، واستمرار الفقر والهشاشة، وتراجع المؤشرات الاجتماعية.

ونرجع مرة أخرى إلى تقرير المندوبية السامية للتخطيط الصادر في دجنبر من سنة 2019، والمستشرف للتبعية الغذائية للمغرب، الذي توقع تسجيل العديد من المواد الغذائية ضُعفا في تغطية احتياجات الاستهلاك بحلول عام 2025، حيث سيواصل المغرب استيراد كميات مهمة من الحبوب وسيصل عجز الإنتاج مقارنة مع الاستهلاك إلى 28 في المائة وفقا لأحد السيناريوهات التي تطرحها المندوبية، وإلى 41 في المائة وفق سيناريو مخطط المغرب الأخضر بالنسبة للفرد الواحد.

وقالت الوثيقة إنه من المتوقع أن تظل حصة القمح في واردات الحبوب مرتفعة وستصل في المتوسط إلى 63 في المائة، كما سيصل معدل الارتباط بالأسواق الخارجية إلى 43 في المائة في المتوسط، وفقا لسيناريو مخطط المغرب الأخضر، وستسجل زراعات القطنيات عجزا يقدر بنسبة 23 في المائة في المتوسط للشخص الواحد خلال الفترة ما بين 2019 و2025، بعد أن أظهرت فائضاً في الإنتاج في العقدين الماضيين، في حين سيعرف إنتاج زيت الزيتون عجزا في التغطية يصل إلى 42 في المائة وفقا لسيناريو المندوبية و26 في المائة وفقا لمخطط المغرب الأخضر.

وإذا كان أخنوش يدافع بشدة على قدرة مخطط المغرب الأخضر على توفير حاجيات المغاربة من اللحوم والألبان ومشتقات الحليب، فإن أرقام الحكومة الحالية التي يرأسها بنفسه، كفيلة بدحض كل ذلك، إذ خلال الفترة ما بين 21 أكتوبر 2022 إلى 30 شتنبر 2023، استورد المغرب أكثر من 80 ألف رأس من الأبقار، وفق معطيات قدمتها وزارة الاقتصاد والمالية لمجلس النواب إبان إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024، وفي يونيو الماضي قال فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، في جواب عن سؤال برلماني، إن المغرب استورد 120 ألف رأس من الأبقار ما بين أكتوبر 2022 ونهاية مارس 2024، بقيمة 1,84 مليار درهم.

وفي نونبر من سنة 2022 أصدرت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة دورية بخصوص إعفاء واردات الحليب منزوع الدسم والزبدة، حيث أصبحت الدولة تتحمل ضريبة حق الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة، وذلك بعد الخصاص الكبير الذي عرفته الأسواق الوطنية، في حين منعت وزارة الفلاحة ذبح الأبقار المنتجة للحليب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد، حيث أعلن مكتب الصرف أنه في يناير من سنة 2023 ارتفعت تكاليف جلب الحليب ومشتقاته، وخصوصا الزبدة والأجبان، إلى 289 مليون درهم، بزيادة بلغت 149 مليون درهم مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022.

ووفق مكتب الصرف دائما، فإنه خلال الفترة ما بين فاتح يناير و30 نونبر 2023، استورد المغرب ما قيمته 81,1 مليار درهم من المواد الغذائية، بارتفاع نسبته 2,1 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022، أما في شتنبر الماضي، فقال المكتب إن قيمة استيراد المواد الغذائية خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2024 بلغت 53,6 مليار درهم، ارتفاع بلغ 718 مليون درهم مقارنة بالفترة نفسها قبل عام والتي سجلت ما حجمه 52,9 مليار درهم.

كل الأخبار...
في تطبيق واحد

خبر عاجل
خدمة الخبر العاجل تتيح لك التوصل **بآخر الأخبار لحظة وقوعها** عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

الصحيفة ASSAHIFA.COM

البطيخ الأحمر في صحاري طاطا وزاكورة وهكتارات الأفوكادو تستنزف المخزون المائي..

هل «أغرق» مخطط أخنوش المغرب في أزمة العطش؟

كان مثيرا للانتباه، في خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024، أن الملك محمد السادس خصصه لإشكالية المياه، راصدا العديد من الأسباب التي أدت بالمغرب إلى الوضع الراهن، ومن بينها التأخر في إنجاز بعض المشاريع المبرمجة في إطار السياسة المائية، مؤكدا أنه «لا مجال لأي تهاون، أو تأخير، أو سوء تدبير، في قضية مصيرية كالماء».

وأوضح المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، في ماي 2024، في تقرير حول الفلاحة بالمغرب، أن «اختيارات وخيارات السياسات العامة في القطاع الفلاحي ساهمت، بشكل فعال، في الاستنزاف التدريجي للموارد المائية التقليدية في المغرب»، مبرزا أن «استنزاف» الموارد المائية المستمر منذ الثمانينات، «زاد حدة مع ظهور مخطط المغرب الأخضر عام 2008، الذي دعم نظام الري بالتنقيط بسخاء ودون تمييز».

وفي مارس من سنة 2023، وفي سياق تفاقم أزمة المياه بسبب توالي فترات الجفاف، أعلن نزار بركة، وزير التجهيز والماء، أن الحكومة قررت حظر زراعة البطيخ الأحمر في إقليم طاطا، بسبب أن هذه الفاكهة تستهلك كمية كبيرة من الماء في مناطق تعاني خصاصا في الوصول إلى المياه أصلا، وهو أمر أعاد للأذهان نداءات المواطنين في العديد من مناطق الجنوب الشرقي التي تعرف أساسا تساقطات مطرية قليلة، لكن، ولأن مخطط المغرب الأخضر يركز أساسا على التصدير، فإنه سمح باستيطان هذه الزراعة في تلك المناطق، لتستنزف الفرشة المائية في سبيل الحصول على بطيخ عالي الجودة.

وفي 2014، أجرت وكالة الحوض المائي لجهة سوس ماسة درعة، دراسة حول زراعة البطيخ، خلصت إلى أن سقي 200 هكتار من البطيخ تحتاج لـ 10 ملايين لتر من الماء، وهي الكمية نفسها التي تكفي لسقي 1000 هكتار من أشجار النخيل المثمرة مثلا، وهي الزراعة المناسبة لمنطقة ذات مناخ صحراوي مثل منطقة الجنوب الشرقي، لكن مخطط المغرب الأخضر أصر على معاكسة المنطق، حتى تسبب في أزمة كبيرة في إقليم زاكورة سنة 2017، في ما عرف حينها بـ«ثورة العطش»، حين خرج السكان للاحتجاج ضد السماح لكبار الفلاحين بزراعة البطيخ في منطقتهم.

لكن زراعة البطيخ الأحمر ليست وحدها التي فتح لها مخطط المغرب الأخضر الباب، على الرغم من معاناة المملكة من خطر كبير على مخزونها المائي، ففي مارس من سن 2023 قالت منصة «إيست فروت» المتخصصة في المجال الزراعي، إن المغرب صدر ما بين يوليوز 2022 ويناير 2023، ما مجموعه 35.500 طن من الأفوكادو، أي بزيادة بلغت 60 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، علما أنه طيلة الموسم الفلاحي 2008 – 2009، المتزامن مع إطلاق المخطط، لم يصدر سوى 1500 طن.

وفتح مخطط المغرب الأخضر المجال لكبار المستثمرين لغرس آلاف الهكتارات من الأفوكادو، بما في ذلك شركة «مهادين»، أكبر منتج لهذه الفاكهة في إسرائيل، والتي أعلنت سنة 2021 أنها ترغب في إنتاج 10.000 طن لوحدها، كل ذلك في الوقت الذي أكدت فيه منصة «إيست فروت» في تقريرها أن المغرب، الذي أصبح خامس مُصَدِّر للأفوكادو عالميا، يغامر بتبني هذه الزراعة

+ .. .

المغرب يغامر بتبني زراعة الأفوكادو على الرغم من أنها تتطلب استخدام كميات كبيرة من المياه، بينما يعاني البلد من الجفاف.

منصة «إيست فروت» المتخصصة في الفلاحة

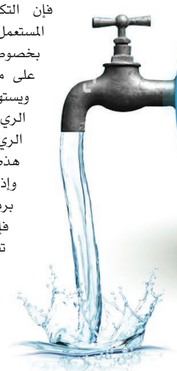

<<

أجرت وكالة الحوض المائي لجهة سوس ماسة درعة، دراسة حول زراعة البطيخ، خلصت إلى أن **سقي 200 هكتار من البطيخ تحتاج لـ10 ملايين لتر من الماء**، وهي الكمية نفسها التي تكفي لسقي 1000 هكتار من أشجار النخيل المثمرة

على الرغم من أنها تتطلب استخدام كميات كبيرة من المياه، بينما يعاني البلد من الجفاف.

وبالعودة إلى ما أورده وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية سابقا، عبد السلام الصديقي، من معطيات جاءت في مقاله «نموذج الفلاحة الموجهة للتصدير واستنزاف مواردنا المائية»، فإننا إذا اعتمادنا تكلفة متوسطة للماء قيمتها 5 دراهم لكل متر مكعب، فإن زراعة الأفوكادو التي تغطي حوالي 4000 هكتار، تستهلك في المتوسط 24 مليون متر مكعب من الماء، وهو ما يعادل تكلفة مالية تقدر بـ 120 مليون درهم.

وحسب الوزير في حكومة عبد الإله بن كيران، فإن الأمر لا يتوقف عند الأفوكادو، إذ بخصوص الطماطم التي تغطي 20 ألف هكتار وتستهلك 9200 متر مكعب في الهكتار الواحد، فإن التكلفة الإجمالية الحقيقية للماء المستعمل قد تبلغ 920 مليون درهم، أما بخصوص البرتقال الذي تمتد أشجاره على مساحة تقدر بـ 60 ألف هكتار ويستهلك بدوره 7700 متر مكعب في الري الموضعي و14.500 متر مكعب في الري بالجاذبية للهكتار الواحد، فإن هذه التكلفة تتجاوز 3 ملايير درهم، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحوامض برمتها والتي تغطي 130 ألف هكتار، فإن التكلفة الحقيقية للماء قد تتجاوز 7 ملايير درهم.

الفلاحون الكبار.. مدللو مخطط المغرب الأخضر الذين أداروا ظهرهم لأخنوش في زمن الأزمة

+ .. .

80 في المائة من الشركات الفلاحية لا تدفع الضرائب للدولة ومُصَدِّرون يوجهون الطماطم إلى أوروبا رغم حاجة السوق الوطنية

في دجنبر من سنة 2019، وخلال مناقشة مشروع قانون المالية في البرلمان، فاجأ وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حينها، محمد بن شعبون، الحاضرين برقم مخيف، حيث أعلن أن 80 في المائة من الشركات العاملة في مجالي الفلاحة والسياحة لا تؤدي ما عليها من ضرائب، بما في ذلك الضريبة على الدخل، وأيقظ هذا الكلام الصادر عن مسؤول حكومي ينتمي لحزب التجمع الوطني للأحرار، استفسارات حارقة ومُلحة حول مخطط المغرب الأخضر.

فهذا المخطط، الذي أعده وأشرف عليه رجل أعمال يدعى عزيز أخنوش، كان بمثابة خارطة طريق للفلاحين الكبار، من خلال تركيزه أساسا على التصدير، إذ كلما طاردت الأسئلة أعضاء الحكومة حول مدى نجاحه في توفير الأمن الغذائي للمغاربة، تطرقوا إلى تطور أرقام الصادرات وإلى سلة التحفيزات الموضوعة أمام الشركات للاستثمار في المجال الفلاحي، في الوقت الذي تؤكد فيه الأرقام الرسمية أن 20 في المائة فقط من هؤلاء أدوا ما عليهم من ضرائب للدولة.

ولفهم هذا الأمر أكثر، نذهب إلى أرقام منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، للوقوف على حجم تطور الزراعات الموجهة أساسا للتصدير، والتي يستثمر فيها الفلاحون الكبار، فنجد مثلا أنه ما بين 2020 و2021 أنتج المغرب أكثر من 76 ألف طن من الأفوكادو، بعدما كان ينتج 18 ألف طن خلال الفترة ما 2007 و2008، وخلال الفترتين المذكورتين أيضا انتقل حجم إنتاج البطيخ الأحمر من 677 ألف طن إلى 750 ألف طن، أما محاصيل البرتقال فزادت من حوالي 722 ألف طن إلى ما يقارب 923 ألف طن.

وأصبح «الدلال» الذي يحظى به الفلاحون الكبار بفضل المخطط مستفزا للرأي العام بالمغرب، إذ يرى محمد الغلوسي، رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، أن مخطط المغرب الأخضر كلف أموالا عمومية ضخمة ولم يستطع أن يلبي حاجات المغاربة من المواد الفلاحية والزراعية الموجهة للاستهلاك، مضيفا أن المخطط الذي كان من المفروض أن يكون استراتيجيا، اتضح أنه «موجه لخدمة طبقة الفلاحين الكبار الذي يوجهون منتجاتهم للتصدير نحو السوق الأوروبية لجني أرباح كبيرة عوض تلبية حاجات السوق الداخلية».

وتؤكد معطيات أخرى طرحها رشيد حموني، رئيس فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، إلى هذا الأمر أيضا، حيث أبرز أن مخطط المغرب الأخضر لم ينجح في ضمان الأمن الغذائي للمغاربة وأدى إلى استنزاف الثروة المائية، وفي المقابل ساهم في

وفي تقريرها الصادر في شتنبر 2022، بعنوان «انعدام الأمن الغذائي والسخط الشعبي المرتبط به في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكدت مؤسسة «البارومتر العربي» الإحصائية هذا الأمر، إذ قالت إنه في الوقت الذي زاد فيه مخطط المغرب الأخضر لعام 2008 الإنتاج الغذائي، كانت المؤسسات الفلاحية الكبرى هي المستفيد الأول على حساب المؤسسات الفلاحية والقروية الأصغر، وكان اعتمادها على الواردات الغذائية كبيرا، مبرزا أن مخطط الجيل الأخضر الممتد خلال الفترة ما بين 2020 و2030، يحاول تصحيح أوجه اللامساواة السابقة بالتركيز على التنمية البشرية في المناطق القروية.

العديد من الفلاحين الكبار فضلوا إدارة ظهورهم لأخنوش وتجاهلوا توصيات الحكومة بالحد من الاستيراد، ليقوموا بإعادة شراء المنتجات الموجهة للسوق الوطنية من أجل تصديرها

رفع الصادرات الفلاحية المغربية التي تضاعفت 5 مرات، موضحا أيضا خلال مشاركته في ندوة نظمتها مؤسسة الفقيه التطواني بالرباط شهر مارس الماضي، أن أوضاع العمال في المجال الفلاحي لا تزال متدهورة، ففي الوقت الذي يتقاضون فيه 9 دولارات في اليوم، يتقاضى نظراؤهم في أوروبا المبلغ نفسه مقابل ساعة عمل واحدة.

وحتى مع كونهم الأكثر استفادة من مخطط المغرب الأخضر، فإن العديد من الفلاحين الكبار، فضلوا إدارة ظهورهم لأخنوش وتجاهلوا توصيات الحكومة بالحد من الاستيراد، ليقوموا بإعادة شراء المنتجات الموجهة للسوق الوطنية من أجل تصديرها، الأمر الذي كشف عنه بلاغ صادر بتاريخ 17 مارس 2023 عن 4 جمعيات تمثل مهنيي الفلاحة بجهة سوس ماسة، وهي «أبفيل» و«اشتوكة للمنتجين» و «أمسفيل» و«أمكوم».

وتحدث البلاغ عن استمرار شراء الطماطم من السوق الداخلي وتصديرها تحت أنظار السلطات، وبدون اتخاذ أي إجراءات لتوقيف الشراء أو على الأقل الحد منه، ما يوحي بالعديد من التساؤلات بعد أن عبر وزير الفلاحة عن موقف صريح بمنع التصدير خلال الظرفية الصعبة التي شهدتها المملكة العام الماضي، وفق الجمعيات الموقعة، والتي أعلنت انسحابها من اللجنة المعنية بتدبير إشكالية تزويد السوق الداخلي، التي أحدثت بعد اجتماع الوزير صديقي مع ممثلي الجمعيات المهنية للخضر والفواكه إلى جانب الغرفة الفلاحية، وحددت اللجنة كمية مخصصة للتصدير لا تتجاوز 1200 طن كحصة أولية، على أن يتم ربط قرار رفعها أو خفضها بوضع السوق الداخلي.

الحصانة التي أوصلتنا إلى الكارثة..

هكذا حمى أخنوش قطاعه من الانتقادات طيلة 14 عاما قبل أن تهتز به الأرض في رئاسة الحكومة

حين مثّل رئيس الحكومة عزيز أخنوش، المغرب في قمة «دكار 2» حول السيادة الغذائية في إفريقيا في يناير 2023، حمل معه مخطط «المغرب الأخضر» لعرضه أمام الحارضين، باعتباره نموذجا لنجاح امتد لـ 10 سنوات، والذي أنفقت عليه استّثمارات بقيمة 13 مليار دولار، في الوقت الذي كان فيه المغاربة يشتكون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخاصة الخضر والفواكه واللحوم، بشكل غير مسبوق، بينما كانت الحكومة تحاول تدارك الأمر عبر إجراءات مثل مراقبة الأسواق والإعفاء من الرسوم الجمركية على استيراد المواشي ومنع تصدير الخضر.

وفي فبراير من سنة 2024، وعلى عكس ما سيذهب إليه تقرير المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، وقف أخنوش مدافعا عن حصيلة مخطط المغرب الأخضر في ما يتعلق بـ «ترشيد مياه السقي»، وذلك خلال تجمع خطابي لحزب التجمع الوطني للأحرار بمدينة الداخلة، موردا أن تقنية الري بالتنقيط «مكنت من اقتصاد 2,5 مليار مكعب سنويا»، وهي التقنية التي قال التقرير، بعدها بأقل من4 أشهر، إنها من أسباب استنزاف المياه الجوفية.

وطيلة السنوات الماضية، تعامل أخنوش، وزير الفلاحة من 2007 إلى 2021، ورئيس الحكومة من 2021 إلى الآن، مع مخطط المغرب الأخضر على أنه برنامجه المُدلل والمُحصن من أي انتقادات، وظل يصم أذنيه عن أي تحذيرات كانت تأتيه، حتى عبر المؤسسات العمومية، سواء من البرلمان أو المجلس الأعلى للحسابات أو المندوبية السامية للتخطيط، بل وحتى من شركائه السابقين في الحكومة الذين يعرفون أن ما تحقق على أرض الواقع بعيد عما يجري تسويقه إعلاميا من طرف أخنوش وحزب التجمع الوطني للأحرار.

وفي الوقت الذي خُصصت فيه ملايير الدولارات لهذا المخطط، بما يشمل استفادته من تمويلات مؤسساتية بقيمة 4 ملايير دولار، وفق تصريحات أخنوش نفسه، فإن الصلاحيات التي أعطيت لهذا الأخير لتنزيله لا يمكن وصفها إلا بأنها «غير مسبوقة»، فالأمر يتعلق ببرنامج أطلقه الملك محمد السادس شخصيا، لكنه طيلة السنوات العشر لتنفيذه ظل أخنوش هو المشرف عليه لدرجة أنه حين أصبح حزب التجمع الوطني للأحرار خارج التشكيلة الحكومية في حكومة عبد الإله بن كيران التي رأت النور سنة 2012، جمد أخنوش عضويته في الحزب وظل وزيرا للفلاحة بصفته «تكنوقراطيًا».

وفي 3 أبريل 2023، كشفت عضو سابق في الحكومة، هي شرفات أفيلال، التي كانت وزيرة منتدبة ثم كاتبة دولة مكلفة بالماء خلال الفترة ما بين 2013 و2018، في حكومتي عبد الإله بن كيران ثم سعد الدين العثماني، جزءا من حجم السُّلطات التي كان يتمتع بها أخنوش في هذا الباب، حين تحدثت عن إعطاء الدعم للفلاحة السقوية في مدارات المنع ودون ترخيص من وكالات الأحواض، ورفض التوقيع على عقدة الفرشة المائية لحمايتها من الاستنزاف، وتشجيع الزراعات المستهلكة للماء بزاكورة في الوقت الذي كان يعاني فيه المواطنون من العطش هناك.

وبعدها بأيام، حلت أفيلال ضيفة على لقاء نظمه بالرباط حزب التقدم والاشتراكية، الذي تنتمي إليه، لتكشف المزيد من الصلاحيات غير المحدودة لأخنوش بخصوص «المغرب الأخضر»، حين قالت إنه لم يكن مسموحا لأعضاء الحكومة بالحديث عن تقييم المخطط وإلا كانوا سيتعرضون لـ«الضربات والهجمات» على حد توصيفها، مبرزة أن المخطط كان يقوم فقط على تشجيع الفلاحة الموجهة للتصدير دون الاهتمام بالفلاحة التضامنية وبالفلاحين الصغار والمتوسطين.

وأوضحت أفيلال أن تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستجابة لحاجيات السوق الوطنية من الخضر والفواكه واللحوم ومشتقات الحليب وغيرها، لم تكن أولوية لهذا المخطط، مبرزة أن الأمر يتطلب «الجرأة السياسية» من أجل القيام بمراجعة شاملة له قصد الوقوف على أخطائه وعثراته وإصلاح مكامن الخلل فيه، في سبيل ضمان الاكتفاء الذاتي بالمغرب وخلق الثروة وفرص الشغل عبر الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى مراجعة السياسة المائية حتى تكون متكاملة مع السياسة الفلاحية.

طيلة السنوات الماضية، تعامل أخنوش، وزير الفلاحة من 2007 إلى 2021، ورئيس الحكومة من 2021 إلى الآن، مع مخطط المغرب الأخضر على أنه برنامجه المُدلل والمُحصن من أي انتقادات

وخلال حضوره للبرلمان من أجل مناقشة سؤال محوري حول مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة الاجتماعية، في يناير من سنة 2022، بدا أخنوش واثقا من نفسه وهو يدافع عن النتائج المحققة، متحدثا عن أن إجمالي الناتج المحلي الفلاحي سنويا بمعدل 5,25 في المائة مقابل 3,8 في المائة بالنسبة للقطاعات الأخرى، في حين تضاعفت الثروة المحدثة من 65 مليار درهم سنة 2008 إلى 125 مليار درهم عند متم سنة 2018، لكن ما يُثير الانتباه أيضا هو تمترُسه كثيرا وراء أن من أطلق البرنامج هو الملك محمد السادس شخصيا.

لكن هذا الأمر يقودنا إلى التساؤل حول ما إذا كان الملك بالفعل راض تمام الرضى عن ما حققه المخطط؟ وبعيدا عن القراءات والتأويلات، نعود إلى مضامين بلاغ الديوان الملكي الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2018، عقب استقبال العاهل المغربي لأخنوش بصفته وزيرا للفلاحة بالقصر الملكي لمراكش، والذي كان بمثابة «مُحاكمة» لنتائج مخطط المغرب الأخضر، حيث جدد الملك التعبير عن "آماله وطموحاته في عالم قروي متميز بخلق أنشطة جديدة مدرة لفرص الشغل والدخل، لاسيما لفائدة الشباب، وذلك من خلال توسيع مجال الاستثمار الفلاحي في وجه جميع الفئات، مع تشجيع انبثاق طبقة وسطى فلاحية، وزيادة تسهيل الولوج للعقار الفلاحي لفائدة الاستثمار المنتج"، مؤكدا على "أهمية إدماج قضايا الشغل وتقليص الفوارق ومحاربة الفقر والهجرة القروية في صلب أولويات استراتيجية التنمية الفلاحية".

وبعد ذلك، جاء مخطط جديد هو مخطط «الجيل الأخضر» الممتد خلال الفترة ما بين 2020 و2030، وتمثل هذه الاستراتيجية اعترافا ضمنيا بالفوارق الهائلة التي أحدثها مخطط «المغرب الأخضر» بين كبار وصغار الفلاحين، حيث وضعت من بين أهدافها إحداث طبقة وسطى قوامها ما بين 350 ألف إلى 400 ألف أسرة، ومن بين الركائز التي اعتمدتها لبلوغ هذه الغاية، تحسين ظروف عيش الفلاحين وتجويد دخلهم، مع تعميم التأمين الفلاحي، وإنشاء إطار خاص للفلاح يتيح له الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية، وتقليص الفرق في الحد الأدنى للأجور بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

وفي الوقت الذي يستمر فيه حديث المخطط الجديد عن الصادرات، من خلال مضاعفة قيمتها لتصل إلى ما بين 50 و60 مليار درهم، فإنه أيضا يتحدث عن تحسين سلاسل التوزيع، لا سيما من خلال تحديث 12 سوقا بالجملة وأسواق أخرى بشراكة مع وزارة الداخلية والجماعات الترابية، ما يعني الاهتمام أكثر بالإنتاج الموجه للاستهلاك الداخلي، وهو أمر أصبح مطلبا مُلحا حاليا بعد 4 سنوات من دخول هذا المخطط حيز التنفيذ، حيث تعاني الأسواق الوطنية من خصاص كبير المنتجات الفلاحية الرئيسية لقفة المواطن المغربي.

وبعد أن كان أخنوش مسؤولا فوق العادة عن القطاع الفلاحي طيلة 14 عاما، شاءت الأقدار أن تظهر التراكمات السلبية لهذا المخطط عندما وصل إلى رئاسة الحكومة، بعد حملة انتخابية طويلة بدأها ضد شركائه في الحكومة السابقة، وكان خلالها يسوق لمخطط المغرب الأخضر على أنه من أعظم إنجازاته، قبل أن يفضح الجفاف والأسعار المرتفعة والخصاص الذي تعاني منه الأسواق، الأرضية الهشة التي كانت تقف عليها الفلاحة المغربية، ما يضع علامات استفهام حول قدرة الرجل، الذي تسببت سياساته الفلاحية في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، على تدبير شؤون بلد بأكمله بكل قطاعاته.

>>

حملة انتخابية طويلة بدأها أخنوش ضد شركائه في الحكومة السابقة، وكان خلالها يسوق لمخطط المغرب الأخضر على أنه من أعظم إنجازاته، **قبل أن يفضح الجفاف والأسعار المرتفعة والخصاص الذي تعاني منه الأسواق، الأرضية الهشة التي كانت تقف عليها الفلاحة المغربية**

التجميع الفلاحي.. نظام بالملايير نتيجتهُ نِسبُ إنجاز متدنية وغيابٌ للثقة بين الفلاحين الصغار وكبار المستثمرين

تصف وزارة الفلاحة التجميع الفلاحي الذي تبناه مخطط المغرب الأخضر، بكونه «نموذجا مبتكرا للشراكة بين عالية وسافلة الإنتاج»، حيث يُمَكّن الفلاحين المجمّعين من الاستفادة من تقنيات الإنتاج والتثمين الحديثة ومن التمويل وكذا الولوج إلى الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن المجمِّعين يضمنون تموين وحداتهم الصناعية الفلاحية عبر الاستفادة من قدرة أكبر من المنتجات ذات جودة عالية ومضمونة المسار، وكل ذلك في إطار شراكة مربحة لكلا الطرفين.

ويمثل التجميع الفلاحي أبرز أوجه خدمة مخطط المغرب الأخضر للفلاحين الكبار، ما يتضح من خلال تعريف وكالة التنمية الفلاحية، التي تقول إن التجميع الفلاحي نموذجٌ مبتكر لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص أو تنظيمات مهنية، والمقصود أي شخص ذاتي أو معنوي بما في ذلك التعاونيات والجمعيات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي، من أجل تنفيذ مشروع التجميع.

ويستند هذا النموذج إلى عقد مبرم بين المجمِّعين الذين يمتلكون وحدات التثمين والمنتجين بشكل فردي أو منظمين في إطار تعاونيات أو مجموعات ذات النفع الاقتصادي، أي المجمِّعين، وبموجب هذا العقد، يلتزم المجمِّع على وجه الخصوص بتأطير المنتجين المجمّعين وباقتناء منتوجهم وفق الشروط المحددة في عقد التجميع، ومن جانبهم، يتعهد المنتجون المجمّعين باحترام المسار التقني الذي يوصي به المجمِّع و تسليم المنتوج المتفق عليه.

ووُضع هذا النظام تحت مجهر المجلس الأعلى للحسابات الخاص بسنة 2021 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2023، والذي أشار إلى أن الهدف منه كان هو إنجاز 286 مشروعا يهم 377.365 فلاحا، باستثمار إجمالي يصل إلى 46.476 مليون درهم بحلول سنة 2020، واستنادا إلى حصيلة الأهداف الرئيسية المنصوص عليها في المخططات الفلاحية الجهوية المُعينة سنة 2015، تبين للمجلس هذه الأهداف لا تتطابق مع الالتزامات المنصوص عليها في إطار عقود البرامج لسلاسل الإنتاج المعنية.

فعلى سبيل المثال، بخصوص عقدي البرنامج المتعلقين بسلسلتي الحبوب والزيتون عن الفترة ما بين 2009 و2020، تم إنجاز 120 و170 مشروعا على التوالي، في حين تم حصرها في 33 و43 مشروعا ضمن الأهداف المسطرة في المخططين الفلاحيين الجهويين المرتبطين بهاتين السلسلتين المعتمدتين سنة 2015، علما أنه خلال هذه السنة تمت مراجعة عدد مشاريع التجميع الفلاحي التي كانت مبرمجة سنة 2009 باعتماد 286 مشروعا، دون إجراء تعديلات على عقود البرامج الموقعة مع الجمعيات المهنية المعنية، وقد ترتبت عن هذه الوضعية مجموعة من الصعوبات تتعلق، من جهة، بتتبع الالتزامات المنصوص عليها في عقود البرامج المذكورة على المستوى الجهوي، ومن جهة أخرى بالتنسيق مع الجمعيات المهنية.

وسجل المجلس بُطء وتيرة تسوية ملفات مشاريع التجميع وملاءمتها للنصوص التطبيقية للقانون رقم 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي الصادر سنة 2015، حيث تمت تسوية 23 مشروعا للتجميع فقط من أصل 63 مشروعا مُضَمَّنًا في سجل التجميع الوطني إلى متم سنة 2021، أما المشاريع الأربعون المتبقية، فتتكون من 8 مشاريع جديدة و32 مشروعا تحمل شهادات تجميع قديمة.

وتبين أن شروط الاستفادة من الدعم تظل معقدة وتحولُ دون تسريع عملية مطابقة مشاريع التجميع للمقتضيات القانونية، كما تبينت صعوبة بعض المساطر المتعلقة بإعداد ملف طلب المصادقة على مشاريع التجميع الفلاحي ولاسيما تلك المتعلقة بالإدلاء بوثيقة إثبات استغلال المساحة أو القطيع المجمع وكذا تقرير تقدير الإنتاجية عند طلب الدعم الجزافي، خاصة بالنسبة لسلاسل الإنتاج الحيواني، وتحديدا الحليب واللحوم الحمراء.

وقال التقرير إن الحصيلة الكاملة للإنجازات دون المستوى المستهدف، حيث لم يتم تنفيذ سوى 63 مشروعا من بين 286 مشروعا مبرمجا، إلى غاية أبريل 2020، أي بنسبة إنجاز لم تتجاوز 22 في المائة، وقد مكنت المشاريع المنجزة من تجميع مساحة تقارب 182.853 ألف هكتار، و126.238 رأسا من الماشية لصالح 56.473 فلاحا مُجمعا، أي ما يمثل على التوالي 23 و8 و15 في المائة فقط من الأهداف المتوقعة.

وكانت «الثقة» الخاصية المفقودة التي وضعت عليها الوثيقة أصبعها، إذ قالت إن أسباب ضعف النتائج ترجع أساسا إلى ضعف في التعاون وفي إرساء مناخ الثقة بين المُجَمِّعين، ومنهم الفلاحون الكبار والمستثمرون في المجال الفلاحي، والفلاحين الذين يتم تجميعهم في إطار عقد التجميع، بالإضافة إلى نقص على مستوى تنظيم وتأطير المنظمات المهنية والصعوبات المرتبطة بقطاع التحويل والتثمين، ولاسيما بالنسبة للمجازر التي تشهد تأخرا في تأهيلها، إلى جانب الإكراهات المتعلقة بالتسويق، ولا سيما على مستوى أسواق البيع بالجملة التي لا تزال غير منظمة وغير مؤهلة بشكل كاف.

وسجل التقرير تباينًا في الإنجازات بين الجهات، وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة، إذ أبرز تحليل عينة من المشاريع المقررة في المخططات الجهوية للفلاحة، أن هناك جهات تعرف نجاح نظام التجميع مثل جهتي درعة تافيلالت، وسوس ماسة، بلوغ نسبة إنجاز المشاريع 100 في المائة 69 في المائة تواليا بهما، في حين سجلت جهة الشرق نسبة متوسطة حُددت في 47 في المائة، أما في أغلب الجهات، وتحديدا فاس مكناس، وبني ملال خنيفرة، والدار البيضاء سطات، والرباط سلا القنيطرة، ومراكش آسفي، وطنجة تطوان الحسيمة، والعيون الساقية الحمراء، والداخلة وادي الذهب، فتم تسجيل معدلات منخفضة لم تتجاوز 24 في المائة.

وارتباطا بسلسلتي إنتاج الحليب واللحوم الحمراء، المادتان اللتان أضحت الأسواق المغربية تشهد خصاصا في التزود بهما، بالإضافة إلى الزيادة في الأسعار، فقال المجلس الأعلى للحسابات إنهما تعانيان من عدة إكراهات، إذ بالنسبة لسلسلة الحليب، تم إنجاز 8 مشاريع فقط من أصل 32 مشروعا متوقعا بنسبة 25 في المائة باستثمار إجمالي بلغ 5,5 مليارات درهم ولم يتم تجميع سوى 14.537 فلاحا وهو ما يمثل نسبة 15 في المائة فقط من الهدف المسطر.

أما بالنسبة لسلسلة اللحوم الحمراء، فقد تمت برمجة إنجاز 20 مشروعا غير أنه لم يتم تنفيذ سوى مشروعين فقط بنسبة 10 في المائة، من طرف تعاونية فلاحية بجهة سوس ماسة وشركة خاصة بجهة بني ملال خنيفرة، ويرجع ضعف هذه المؤشرات، وفق التقرير، إلى محدودية مشاركة المنظمات البيمهنية في تعبئة المجمعين المحتملين، وهو ما يتجلى من خلال الاستثمار المعبأ من طرفها والذي لم يتجاوز 274 مليون درهم أي بنسبة 12 في المائة من الهدف المتوقع، وبلغ عدد الفلاحين المجمعين 1.049 وجرى تجميع 21.737 رأسا من الماشية، وهما رقمان يمثلان نسبة 2 في المائة من الهدف المسطر فقط

49 عاما على «المسيرة الخضراء»

«غدا، ستطؤون أرضاً من أراضيكم».. قصّة «الطريق الثالث» الذي اختاره الحسن الثاني لمنع انفصال الصحراء وتفادي تحريك الجيش نحوها

الصحيفة من الرباط

يوم السادس من نونبر من سنة 1975، استفاق العالم على وقع تحرك بشري غير معهود في العصر الحديث، حيت انطلق 350 ألف مغربي رجالا ونساء، نحو الحدود التي تفصل الصحراء، الخاضعة حينها للاستعمار الإسباني، عن باقي الأراضي المغربية، تنفيذا لفكرة كان الملك الراحل الحسن الثاني قد رسم معالمها قبل ذلك بأسابيع، بعدما حسم أمره بعدم التفريط بهذه المنطقة لا للإسبان ولا للحالمين بإقامة «دولة» جديدة قد تكون» مُلحقة» لدولة أخرى ذات أطماع توسعية إقليمية.

وبعد مرور 49 عاما على «المسيرة الخضراء»، التي كانت نقطة البداية لضم المغرب لما يشكل اليوم أكثر من ثلث أراضيه، والموروثة أساسا عن تاريخه الإمبراطوري قبل تقسيم الاستعماريتين الفرنسية والإسبانية، لا زالت تبعات هذا الحدث تتفاعل مُشكّلة واقع منطقة شمال إفريقيا، في الوقت الذي لا تزال فيه الكثير من التفاصيل المثيرة والحاسمة، التي دارت بين ردهات القصر ومكاتب الدبلوماسيين وثكنات العسكريين، غائبة عن أذهان المغاربة.

من سيادة السلطنة إلى الاستعمار الإسباني

ولم يكن التواجد الإسباني في الصحراء أمرا هينا، إذ رغم أن العودة للخرائط التاريخية للمغرب في فترتي السعديين والعلويين، تُظهر أن تلك المنطقة كانت تاريخيا جزءا من أراضي السلطنة، بل وتتجاوزها إلى موريتانيا وجنوب غرب مالي وفق التسميات الحديثة، إلا أن الإسبان استغلوا الضعف التدريجي للسلطة المركزية في المغرب، وشرعوا منذ القرن التاسع عشر في بناء مستعمرة معزولة عن باقي الأراضي المغربية، وفي 1934 وبعد قيام الجمهورية الثانية، ستُقرر الحكومة منح المنطقة صفقة الإقليم الإسباني.

كان الأمر بالنسبة لإسبانيا يمثل مسألة إثبات «سيادة» على منطقة قليلة السكان وبعيدة عن المركز في ظل تنامي قوتها الاستعمارية التي كانت تتاطح بريطانيا وفرنسا، لكنها أيضا كانت قضية مصالح اقتصادية وجيوسياسية كبيرة فالأمر يتعلق بموقع جغرافي مهم بين منطقتي شمال وغرب إفريقيا، وأراض غنية بالثروات الطبيعية المدفونة تحت الرمال وأخرى المنتشرة تحت سطح البحر على طول السواحل الأطلسية، إذ كانت مدريد تروج إلى كونها مناطق «مهجورة» ليست ملكا لأحد، بالتالي يحق لها استغلالها لصالحها.

لكن الأمور بدأت تتغير مع توالي السنوات والعقود، إذ استطاع المغرب نيل استقلاله عن فرنسا في مناطق حمايتها سنة 1956، أما إسبانيا فلم يكن هذا التاريخ سوى نقطة البداية بالنسبة لها، إذ في 1958 سيسترجع المغرب مدينة طرفاية، وبعدها سوف يستعيد سيدي إفني سنة 1969، قبل أن يوجه أنظاره صوب كامل تراب الصحراء، تزامنا مع بداية النهاية لحكم الجنرال فرانسيسكو فرانكو، الذي استبد به المرض والشيخوخة، وكان همهم الأكبر هو ضمان انتقال السلطة في إسبانيا عبر إعادة الملكية والتمهيد لمرحلة الانتقال الديمقراطي، التي لن يكون بمقدوره أن يراها ولا أن يُحاسب فيها حيّا على ما تورط فيه خلال عقود من الدكتاتورية المطلقة.

عقبات في سبيل استرجاع الصحراء

الوصول إلى كامل أراضي الصحراء لم يكن أمرا هيّنا، فالمغرب سيجد نفسه أمام عدة عقبات، أولها تبني منظمة الوحدة الإفريقية، سنة 1963، لقرار يقضي باعتماد الحدود الموروثة عن الاستعمار لحل النزاعات الحدودية، ما أدى إلى تمزيق أوصال العديد من الدول التاريخية، ومهد الطريق أمام الجزائر المستقلة، الدولة حديثة التأسيس التي خرجت سنة 1962 من نير الاستعمار الفرنسي، للدخول في صراع على الزعامة الإقليمية مع الرباط، ستمتد إلى الصحراء التي تأسست بالقرب منها سنة 1973 «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب»، المعروفة اختصارا بـ«البوليساريو».

هذه الجبهة ستنمو في كنف الدعم السياسي والدبلوماسي والميداني الجزائري، والإغداق المالي الليبي، وستستفيد من الحرب الباردة لنيل نصيبها من زخم تسليح «الحركات التحررية» القادم من المعسكر الشرقي، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي، وسريعا ستكبر لدى مؤسسيها، الوالي مصطفى السيد ومحمد ولد عبد العزيز المراكشي، مطامع انفصالية تهدف إلى إنشاء دولة على كامل تراب الصحراء، الأمر الذي كان بالنسبة للمغرب مسألة مرفوضة جملة وتفصيلا، بل إنه كان يفضل، بشكل صريح، بقاء إسبانيا في المنطقة على إنشاء كيان جديد فوق أراضيه التاريخية، يراد له أن يكون حليفا أزليًا للجزائر، كي يعملا معا على تطويق جغرافيا المملكة.

هذا الأمر عبر عنه الملك الراحل الحسن الثاني، عندما التقى وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي، هنري كيسنجر، بتاريخ 15 أكتوبر 1974، وفق ما ورد في الوثيقة رقم 90 ضمن الأرشيف الرسمي الأمريكي الخاص بالعلاقات الخارجية للولايات المتحدة ما بين 1969 و1976، تحديدا ضمن وثائق منطقة شمال إفريقيا بالجزء الأول من المجلد E–9، وهي وثيقة سبق لـ«الصحيفة» في نسختها الإلكترونية أن عرضت مضامينها سنة 2020.

وقال الملك الحسن الثاني مخاطبا كيسنجر إن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعرف بالفعل وجود نقطتين ساخنتين واحدة في الشرق (يقصد الصراع العربي الإسرائيلي) والثانية في الوسط بقبرص، مضيفا أن الولايات المتحدة الأمريكية لن يعجبها وجود نقطة ثالثة في الغرب، الأمر الذي لن يكون في مصلحة أي أحد، مبرزا أنه أخبر لوبيث برافو (وزير الخارجية الإسباني خلال الفترة ما بين 1969 و1973) بالأمر، واصفا إياه بأنه أفضل وزير خارجية إسباني في السنوات الأخيرة.

وأورد الحسن الثاني «لقد أخبرت برافو أنني أقبل ببقاء إسبانيا في الصحراء ولكنني لن أوافق على إعلان استقلالها، أفضل الوجود الإسباني على تقرير مصير 30 ألف شخص»، وتابع «هذه المنطقة كانت ملكا لأشخاص في الماضي، ولا يمكن القول إنها لم تكن تابعة لأي كان، لذلك طلبت قرار محكمة العدل الدولية لأنني أعلم أنهم سيؤكدون أن هذه الأرض كانت ملكا للمغرب في السابق، وسأقبل بقرارها لأن الأدلة التي قدمتُها قوية جدا».

والمثير في الأمر أن كيسنجر أبدى موافقته على فكرة الحسن الثاني، موردا «العديد من الدول مجرد سخافة، مثل غينيا بيساو أو الصحراء الإسبانية»، لكنه سأل الحسن الثاني ما إن كان متأكدا من أن حكم محكمة العدل الدولية سيكون لصالح المغرب، وهو ما رد عليه الحسن الثاني بالقول إن حجج المغرب قوية جدا، ففي عام 1955 كان السجل الرسمي الفرنسي يشير إلى أن مدن الصحراء تدار من طرف المراكز الإدارية المغربية.

إما استعادة الأرض أو الحرب

ولم تكن السبعينات هي نقطة البداية في مسار مطالبة المغرب باسترجاع الصحراء من إسبانيا، ففي 1957، عاما واحدا بعد إنهاء معاهدتي الحماية مع إسبانيا وفرنسا، صدر عن المملكة أول مطلب صريح بإنهاء استعمار الأقاليم الصحراوية وضرورة إعادتها للسيادة المغربية، قبل أن تقرر الرباط التوجه نحو الأمم المتحدة للفصل في النزاع سنة 1965 عندما ستضع مطلب إنهاء الاستعمار في الصحراء، ومع ذلك، فإن مدريد اختارت المرور عبر «استفتاء تقرير المصير» في المنطقة، وهي نية أعلنت عنها سنة 1974، وقوبلت بالرفض من لدن المغرب الذي كان يصر على استرداد المناطق التي انتُزعت من سيادته في القرن التاسع عشر.

هذه المنطقة كانت ملكا لأشخاص في الماضي، ولا يمكن القول إنها لم تكن تابعة لأي كان، لذلك طلبت قرار محكمة العدل الدولية لأنني أعلم أنهم سيؤكدون أن هذه الأرض كانت ملكا للمغرب في السابق، وسأقبل بقرارها لأن الأدلة التي قدمتُها قوية جدا

الملك الراحل الحسن الثاني

والحقيقة، هي أن الملك الحسن الثاني لم يكن يطرح على طاولة النقاش سوى خيارين، الأول هو استعادة أراضي الصحراء كاملة بشكل سلمي، والثاني هو التدخل عسكريا في المنطقة فور خروج الإسبان منها لاستردادها بالقوة، هذا الأمر عبر عنه الملك الراحل بشكل صريح خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر.

وخلال تلك الجلسة، وصف الحسن الثاني قبوله وجود دولة في الصحراء بمثابة قبول الولايات المتحدة بوجود صواريخ سوفياتية في كوبا، وهو ما رد عليه وزير الخارجية الأمريكي بالقول «لو كنت في موقع جلالتكم كنت سأفعل الشيء نفسه، لكن الحكومة الأمريكية تتصرف أحيانا بمنطق العاطفة إلى جانب الشرعية»، ليضيف «كن مطمئنا، لن نُسبب لكم أي مشكلة في هذا الشأن، أنا شخصيا أحببت حل محكمة العدل الدولية».

وبشكل صريح، أبدى الحسن الثاني استعداده تحريك الجيش نحو الصحراء، على الرغم من إصراره على إظهار عدم رغبته في أن يكون الخيار العسكري هو السبيل الأول، إذ خاطب كيسنجر قائلا: «أطلب من إسبانيا عدم رفض حل محكمة العدل الدولية، نحن دولة صغيرة وأنا جاد للغاية وجديتي هي رأسمالي، عشت في المنفى ثلاث سنوات وأعرف الأساليب التي تستخدمها الإدارات الاستعمارية، وأعرف ما يجري تحضيره للاستفتاء وأعرف كل شيء عن الوطنية».

وتابع الحسن الثاني «إذا تحركت إسبانيا لمنح الاستقلال للصحراء، فأنا أخبرك بصريح العبارة، بحيث يمكنكم التوقف عن تزويدنا بالأسلحة والدبابات والطائرات، إذا أُعلن استقلال الصحراء في العاشرة صباحا سأحرك قواتي لدخولها في الحادية عشرة»، وفسر الملك الراحل إصراره هذا بالقول: «إذا منحت إسبانيا الاستقلال لتلك المنطقة فسيكون المكان مليئا بالثوار الروس والصينيين في غضون سنتين، الإسبان سيعودون إلى بلدهم أما المغرب فسيكون محاطا بالبحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي، وبالجزائر والجزائر ثم الجزائر من الجوانب الثلاثة الأخرى».

فكرة الطريق الثالث

كما يتضح من خلال كلام الملك حينها، فإن الخيار الأول للمغرب كان هو استصدار قرار من محكمة العدل الدولية في لاهاي، مبررا ثقته في أن رحلة الوفد المغربي إلى هولندا ستنتهي بالعودة بحكم قضائي واضح وصريح يحسم في مغربية الصحراء، استنادا إلى ما حمله أعضاؤه معهم من حجج وبراهين ووثائق تاريخية، إلا أن الأمور لم تكن بتلك السلاسة.

وامتدت جلسات المحكمة من 25 يونيو إلى 30 يوليوز 1975، ثم صدر الرأي الاستشاري للمحكمة في 16 أكتوبر 1975، والذي كان في جزء منه في صالح الطرح المغربي، حيث اعترف بوجود روابط بيعة من طرف شيوخ القبائل للسلاطين المغاربة، كما أكد ارتباط التجمعات السكانية هناك اقتصاديا وسياسيا بالمغرب، إلا أنه اعتبر أن ما تستند عليه الرباط من وثائق ودلائل لا تكفي لحسم سيادته على الصحراء ولا تتعارض ومبدأ تقرير المصير في المنطقة.

كانت تلك محطة مفصلية في طريقة تفكير الملك الراحل بخصوص ملف الصحراء، فهو لن يقبل بتأسيس «دولة» على الأراضي التاريخية للمملكة، ستكون بمثابة خط فاصل يمنعه من الوصول إلى العمق الإفريقي، ومن ناحية أخرى لا يرغب في أن يكون التحرك العسكري هو أول خيار يلجأ إليه، تلك كانت الشرارة الأولى للطريق الثالث، المتمثل في المسيرة الخضراء.

ويقول الملك الحسن الثاني ضمن حواراته مع الصحافي الفرنسي «إيريك لوران» التي صدرت في كتاب «ذاكرة ملك» سنة 1993، إنه في يوم 19 غشت 1975 كان يُعد خطابه بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، حين انتبه إلى أن العديد من المواطنين المغاربة يخرجون في الشوارع مطالبين باسترجاع الصحراء.

وأورد الملك الراحل «رأيت آلاف الأشخاص يتظاهرون في جميع المدن الكبرى مطالبين باستعادة الصحراء، فلماذا لا ننظم تجمهرا سلميا ضخما على شكل مسيرة؟»، لكنه لم يفاتح أحدا في هذه الفكرة، وطبعا لم يُشر إليها في خطابه، وفي مقابل ذلك، بدأ الإعداد الفعلي للعملية باستدعاء 3 قادة عسكريين فقط، وهم الجنرال أشهبار، الذي كان كاتبا عاما لإدارة الدفاع، والجنرال بناني المسؤول عن المكتب الثالث، والكولونيل ماجور الزياتي من المكتب الرابع.

وصف الحسن الثاني قبوله وجود دولة في الصحراء بمثابة قبول الولايات المتحدة بوجود صواريخ سوفياتية في كوبا، وهو ما رد عليه وزير الخارجية الأمريكي بالقول «لو كنت في موقع جلالتكم كنت سأفعل الشيء نفسه، لكن الحكومة الأمريكية تتصرف أحيانا بمنطق العاطفة إلى جانب الشرعية»، ليضيف «كن مطمئنا، لن نُسبب لكم أي مشكلة في هذا الشأن، أنا شخصيا أحببت حل محكمة العدل الدولية»

المسيرة الخضراء.. بداية الحكاية

وبدأ الإعداد للمسيرة الخضراء وسط تكتم تام، فالملك الراحل حين استدعى القادة العسكريين طلب منهم أداء اليمين بعدم إفشاء السر حتى لو لم يوافقوا على مقترحه، وحتى عندما أراد إعداد المؤونة اللازمة للمتطوعين لجأ إلى حيلة ليُبعد أعضاء الحكومة عن خطته، إذ استدعى وزيري التجارة والمالية وطلب منهما تخزين المواد الغذائية من باب الاحتياط بحجة أن «شهر رمضان قد يكون قاسيا لأن المحاصيل الزراعية كانت متوسطة».

وفي كتاب ذاكرة ملك، يتحدث الحسن الثاني عن سر اختياره لأن تكون المسيرة الخضراء مكونة من 350 ألف شخص، موردا «الأمر في غاية البساطة، هناك 350 ألف مغربي ومغربية يولدون كل سنة، وبالتالي، فإن هذا العدد ليس بالأهمية التي قد تؤثر على عدد السكان»، لتحظى الفكرة بدعم القادة العسكريين الثلاثة الذين استمروا في التخطيط للأمر في مكتب الملك إلى غاية بداية شهر أكتوبر حين حان وقت الشروع في التدابير اللوجيستية والاستعداد لفتح مكاتب تسجيل المتطوعين، ما كان يعني ضرورة إشراك أعضاء الحكومة وعمال الأقاليم.

وعلى الرغم من أن قرار محكمة العدل الدولية لم يحسم الأمر لصالح المغرب، إلا أن الحسن الثاني استطاع تحويل الأمر لصالحه، ففي اليوم نفسه، وجه خطابا للمواطنين من مراكش قائلا: «بقي لنا أن نتوجه إلى أرضنا، الصحراء فتحت لنا أبوابها قانونيا، واعترف لنا العالم بأسره بأن الصحراء كانت لنا منذ قديم الزمن، واعترف لنا العالم أيضا بأنه كانت بيننا وبين الصحراء روابط، وتلك الروابط لم تقطع تلقائيا وإنما قطعها الاستعمار، إذن علينا أن نقوم بالتزاماتنا»، وأضاف «علينا أن نقوم بمسيرة خضراء من شمال المغرب إلى جنوبه ومن شرق المغرب إلى غربه، علينا شعبي العزيز أن نقوم كرجل واحد بنظام وانتظام لنلتحق بالصحراء لنصل الرحم مع إخواننا في الصحراء».

وكان على الحسن الثاني حينها أن يستعد لهذا الحدث ديبلوماسيا أيضا، وهو الأمر الذي يفسر فتح الباب أمام وفود أجنبية للمشاركة في المسيرة بأعلامها، ويؤكد الموقع الحكومي المغربي للصحراء أن الدول التي بعثت وفودا للمشاركة بشكل رسمي في هذا الحدث هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان والأردن والسودان والسنغال والغابون، فيما تؤكد مصادر أخرى أن جنسيات عدة حضرت مثل المتطوعين العراقيين واللبنانيين وحتى الأمريكيين.

> بقي لنا أن نتوجه إلى أرضنا، الصحراء فتحت لنا أبوابها قانونيا، واعترف لنا العالم بأسره بأن الصحراء كانت لنا منذ قديم الزمن، واعترف لنا العالم أيضا بأنه كانت بيننا وبين الصحراء روابط، وتلك الروابط لم تقطع تلقائيا وإنما قطعها الاستعمار، إذن علينا أن نقوم بالتزاماتنا
>
> الملك الراحل الحسن الثاني

وشهدت المسيرة أيضا حضور شخصيات بارزة، أبرزها محمد بن زايد آل نهيان نجل رئيس دولة الإمارات زايد بن سلطان آل نهيان، الذي سيصبح وليا للعهد ثم رئيسا للدولة حاليا، وحسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري الأسبق والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقتها، أبرز المقربين من الملك الراحل الحسن الثاني، بعث رسالة إلى الملك الحسن الثاني يعلن فيها «التأييد الحار للمسيرة في طريق استرداد حق الشعب المغربي في أراضيه».

>> وشهدت المسيرة أيضا حضور شخصيات بارزة، أبرزها **محمد بن زايد آل نهيان نجل رئيس دولة الإمارات زايد بن سلطان آل نهيان، الذي سيصبح وليا للعهد ثم رئيسا للدولة حاليا، وحسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري الأسبق والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقتها**

«غدا، ستطؤون أرضاً من أراضيكم»

وفي يوم 5 نونبر 1975 ردد الحسن الثاني على مسامع المغاربة خطاب المسيرة الخضراء الشهير «غدا إن شاء الله ستخترق الحدود، غدا إن شاء الله ستنطلق المسيرة، غدا إن شاء الله ستطؤون أرضاً من أراضيكم وستلمسون رملاً من رمالكم وستقبلون أرضاً من وطنكم العزيز»، مشددا على أن الهدف ليس هو معاداة الإسبان، بل استعادة الأراضي المغربية.

وأورد الملك «شعبي العزيز، إذا ما لقيت إسبانيا، كيفما كان ذلك الإسباني، عسكريا أو مدنيا، فصافحه وعانقه واقتسم معه مأكلك ومشربك وأدخله مخيمك، فليس بيننا وبين الإسبان غل ولا حقد، فلو أردنا أن نحارب الإسبان لما أرسلنا الناس عزلا، بل لأرسلنا جيشا باسلا، ولكننا لا نريد أبدا أن نطعن ولا أن نقتل ولا أن نسفك الدماء، بل نريد أن نسير على هدى وبركة من الله في مسيرة سلمية».

ولم تدم المسيرة بعد السادس من نونبر إلا 3 أيام، اجتاز خلالها المغاربةُ الحاملون للمصاحف والأعلام الحدودَ، وتوغلوا إلى بضع كيلومترات وسط الصحراء وسط تغطية إعلامية دولية ضخمة، قبل أن يصدر أمر الرجوع يوم 9 نونبر من طرف الحسن الثاني في خطاب قال فيه «علينا أن نرجع إلى مُنطلقنا لنعالج الأمور والمشاكل بكيفية أخرى وأساليب جديدة»، وكان حينها قد تأكد من أن إسبانيا قد وافقت على تسليم الصحراء للمغرب وموريتانيا.

وتحدث العاهل المغربي عن هذا القرار في كتاب «ذاكرة ملك» قائلا إنه قرر وقف المسيرة «في الوقت الذي أدركت فيه جميع الأطراف المعنية أنه يستحسن أن تحل الدبلوماسية محل الوجود بالصحراء»، ليبدأ منذ ذلك التاريخ مسار جديد وطويل لم ينته إلى اليوم، اختلطت فيه لغة الدبلوماسية بصوت الرصاص، لكنه جعل المغرب المتحكم الفعلي في جل أراضي صحراءٍ كان دائما مؤمنا بأنها أكبر بكثير من مجرد رمال.

خدمة
TAAWIDATY
تطـورات

الضمان الإجتماعي
CNSS
ملتزمون بحمايتكم

بلا متمشيو لوكالات الضمان الإجتماعي،
يمكن ليكم تقوموا بجميع الإجراءات ديالكـم من داركـم،
باش تستافدوا من :

التعويضات العائلية
التعويضات اليومية عن الأمومة
التعويضات اليومية عن المرض
التعويض عن فقدان الشغل
معاش الشيخوخة
معاش العجز
استرجاع الاشتراكات الأجرية

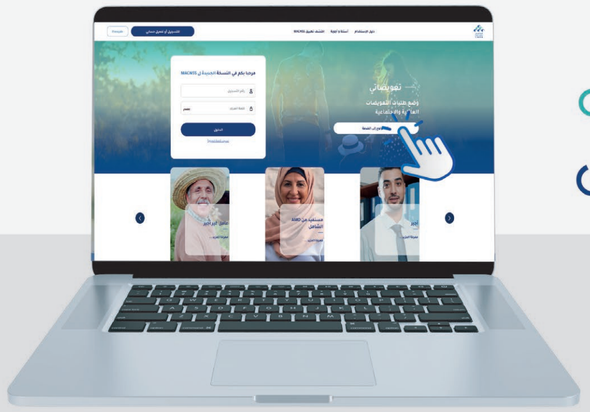

و هـادشي كـامل
غير بـكـلـيـك

زوروا موقعنا
https://www.macnss.ma/taawidaty

3939 Cnss Maroc @CnssMaroc @cnssmaroc www.cnss.ma Cnss Maroc @cnss.maroc @CNSS.Officiel cnss.maroc

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH